الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي–برج بوعريريج–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي بنكي

تحت عنوان:

دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة
(التجربة الإندونيسية والتجربة الجزائرية)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالب:
براهيمي سيف الدين

تحت إشراف:
د. زبيري نورة

السنة الجامعية: 2021-2022

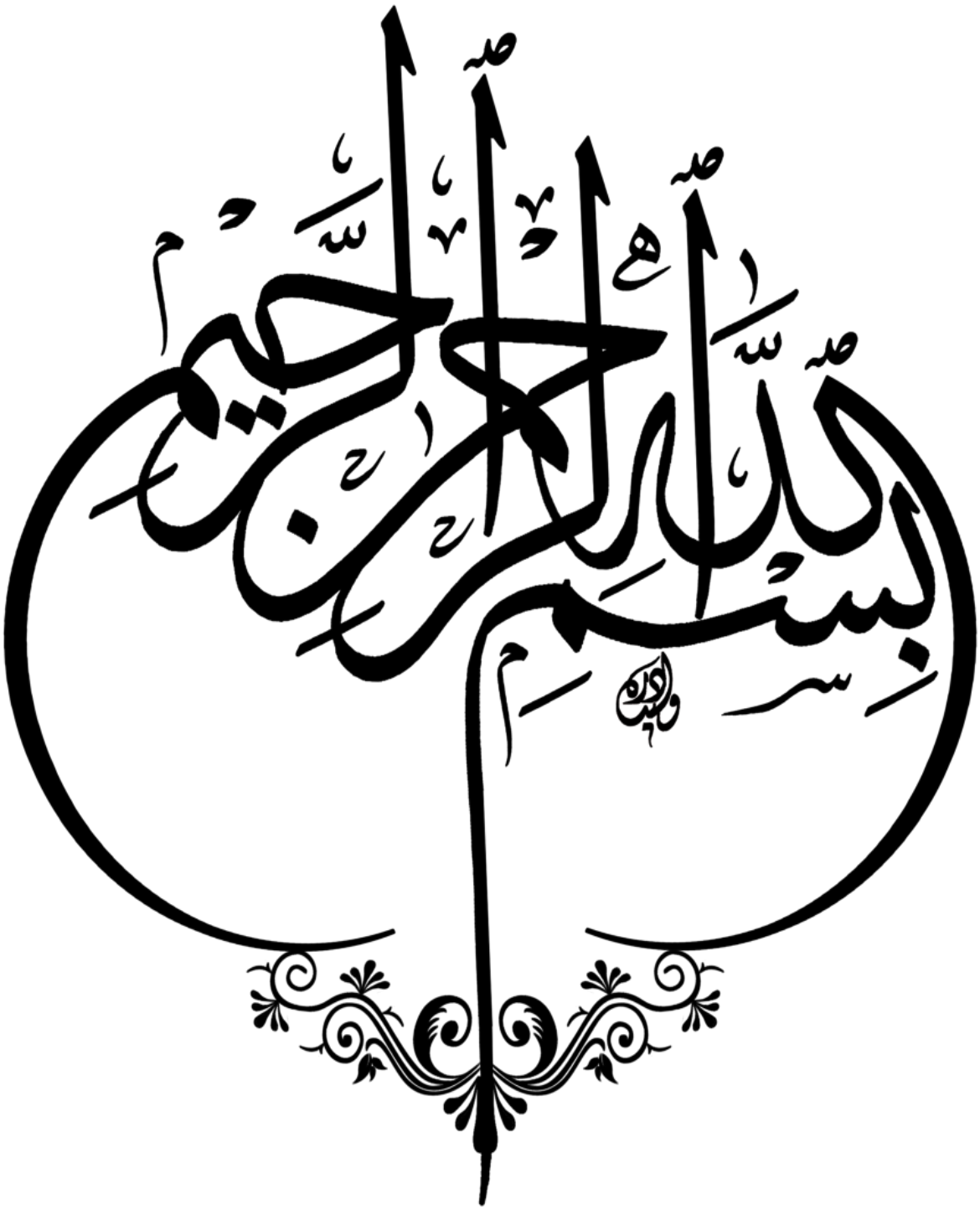
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم، نافعا لقارنه.

اهدي ثمرة عملي إلى من كان سندي في الدنيا .....أبي.....

إليك نور عيني ورفيقتي في الحياة .....أمي .....أدامك الله تاجا على راسي.

إلى أخي وأخواتي وزوجته وأزواجهن، وكل الأحفاد .....

إلى كل أقاربي

إلى رفقائي ورفيقاتي في الدراسة .....

إلى كل أصدقائي دون استثناء.....

أهديكم خالص محبتي من خلال هذا العمل دون أن انسي أساتذتي الكرام

شكرا لكونكم في حياتي.....

شكر وعرفان

الحمد لله الموفق الذي تتم به الأعمال الصالحات، نشكره سبحانه وتعالى على عونه وحسن توفيقه في إتمام هذه المذكرة.

أتقدم بالشكر إلى الأستاذة المشرفة " د. **زبيري نورة** " على كل المساعدات و التوجيهات القيمة التي قدمتها لي .

كما لا يفوتني أن اشكر جميع أساتذة قسم علوم التسيير على توجيهاتهم سواء من قريب أو بعيد.

بالإضافة إلى موظفي هذا القسم الذين لم يدخروا أي جهد من اجل إعطائي في الجانب الإداري والمعنوي.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في هذا العمل.

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾

سورة البقرة: (275)

فهرس المحتويات	
العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال والجداول	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية والمؤسسات الناشئة	
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية	8
المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية	8
المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية	10
المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية	11
المبحث الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية	12
المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي وأنواعه	12
المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ الملكية	13
المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي بالمرابحة، الاستصناع، الاجارة والسلم	17
المبحث الثالث: أساسيات حول المؤسسات الناشئة	23
المطلب الأول: مفاهيم حول المؤسسات الناشئة	23
المطلب الثاني: مراحل نشأة المؤسسات الناشئة	25
المطلب الثالث: طرق تمويل المؤسسات الناشئة	27
خلاصة الفصل الأول	29
الفصل الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية (التجربة الإندونيسية والتجربة الجزائرية)	
تمهيد	31
المبحث الأول: التجربة الإندونيسية	32
المطلب الأول: نشأة المصارف الإسلامية في إندونيسيا	32

المطلب الثاني: التمويل بصيغ إسلامية ومجالات تطبيقها في المصارف الإندونيسية (صيغة السلم أنموذجا)	33
المطلب الثالث: أساليب التمويل بصيغة السلم	36
المبحث الثاني: التجربة الجزائرية	38
المطلب الأول: التعريف ببنكي السلام والبركة_ الجزائر_	38
المطلب الثاني: التحديات التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري في تمويله للمشاريع	47
المطلب الثالث: الحلول المقترحة للتجربة الجزائرية	48
خلاصة الفصل	50
خاتمة	52
قائمة المصادر والمراجع	55
ملخص	59

فهرس الأشكال والجداول

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	وكالات بنك السلام _الجزائر_	39
02	الهيئة التشريعية لبنك السلام الجزائر_	40

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	إدارات بنك السلام _الجزائر_	41

مقدمة

مقـــــدمة:

لقد عرفت الصيرفة الإسلامية تطورا متسارعا، مما جعل الكثير من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي تقدم على الولوج إلى عالم المصرفية الإسلامية من خلال مداخل تعددت أشكالها وأهدافها، منها من بدأت بتقديم خدمات الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأيضا من قام بتوفير منتجات مصرفية إسلامية بيعت مع المنتجات التقليدية، وهناك من فتح نوافذ ووحدات إسلامية متخصصة، وكذلك من انشأ فروع إسلامية في العمل المصرفي الإسلامي ومنها من رغب في التحول التدريجي إلى المصرفية الإسلامية، إلا أن التجارب في مجال الصيرفة الإسلامية أكدت على نجاح وتحول النوافذ الإسلامية إلى بنوك مستقلة على الرغم من التحديات التي تواجهها هذه النوافذ من حيث قلة رؤوس أموالها مقارنة مع البنوك المستقلة وفصل المعاملات المالية فصلا كليا، هذا عدا نظرة أفراد المجتمع في التعامل مع نوافذ إسلامية لبنوك تقليدية تتعامل بالنظام المصرفي التقليدي، وتحفظ بعض العملاء على التعامل مع بنك يقدم خدمات مزدوجة.

تعد المؤسسات الناشئة من اهتمامات الدولة باعتبارها مؤسسات لها دور فعال في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد وفرت لها هياكل تحتضنها وبنوك تمويلها إذ تلجا المؤسسات الناشئة الى البحث عن صيغ تمويل ملائمة باعتبار أن التمويل من أهم الضمانات لبقائها واستمراريتها نظرا لخصوصيتها وغياب مواردها المالية، وهذا ما وجدته في البنوك الإسلامية.

إشكالية البحث:

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **كيف تساهم الصيغ المصرفية الإسلامية في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الناشئة ؟**

التساؤلات الفرعية:

- ما هو مفهوم البنوك الإسلامية وما هي خصائصها؟
- ما معنى التمويل الإسلامي وما هي أشكاله ؟
- ما مفهوم المؤسسات الناشئة وما هي خصائصها؟
- ما مدى فعالية تطبيق أساليب الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه التساؤلات تم صياغة جملة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على التساؤلات المطروحة:

- البنوك الإسلامية هي بنوك تعتمد صيغ تمويل تنبثق من الشريعة الإسلامية.
- أهم صيغ التمويل الإسلامي في المضاربة، المشاركة، المرابحة، الاستصناع والتمويل الإيجاري.
- المؤسسات الناشئة هي مؤسسات تتميز بالمرونة والابتكار، وتسعى للتطور والتوسع من خلال اعتمادها على صيغ التمويل الإسلامي كونه الأنسب لها.
- لم تحقق الصيرفة الإسلامية الهدف المنشود منها في الجزائر بسبب بعض العوائق التي واجهتها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الموضوع من:

- أهمية المؤسسات الناشئة والدور الذي تلعبه في مختلف اقتصاديات دول العالم، فهي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة، وتوفير مناصب شغل لعدد كبير من المواطنين من جهة أخرى.

- أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة لابد منها من اجل الوصول لمعاملات اقتصادية إسلامية، والتي تكون البداية من اجل الوصول إلى تطبيق الاقتصاد الإسلامي، ومنه فهناك حاجة ماسة إلى إجراء دراسات وبحوث لتقويم هذه التجربة ومحاولة تحديد أهم التحديات التي تواجهها خاصة مع المنافسة القائمة بينها وبين البنوك التقليدية.

أهداف الدراسة:

يمكن إبراز أهمية الدراسة في كوننا مجتمع مسلم يرغب في تطبيق أحكام الشريعة ويتجنب المعاملات الربوية، في ظل الاهتمام الكبير من طرف الدولة في دعم إنشاء المؤسسات الناشئة والتي تعود بالمنفعة على صاحب المؤسسة والمجتمع معا، بحيث تحتاج إلى تمويل وذلك في بداية نشأتها بهدف توسعها، كما أن موضوع التمويل الإسلامي في الآونة الأخيرة أصبح أكثر المواضيع طرحا على الصعيد الاقتصادي سعيا من المسؤولين على محاولة العمل به وتعميمه على البنوك.

كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- التعرف على مكانة المؤسسات الناشئة في اقتصاديات البلدان النامية وما تحققه من تطوير وتنمية في جميع الميادين.
- إظهار مدى ثراء وتنوع صيغ التمويل الإسلامي، ومدى صلاحيتها للتطبيق في مختلف القطاعات الاقتصادية ولمختلف الآجال.
- إثبات مدى ملائمة نظام التمويل في المصارف الإسلامية لتمويل وتنمية المؤسسات الناشئة، سواء في مرحلة الإنشاء أو عند التوسع.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع كان لعدة أسباب نذكر منها:

- **أسباب موضوعية:**

✓ تسليط الضوء على مختلف الصيغ المصرفية الإسلامية وتطبيقها العملي في تمويل المؤسسات الناشئة.

✓ أهمية التجربة الجزائرية في ميدان العمل المصرفي الإسلامي.

- **أسباب ذاتية:**

✓ إثراء المعرفة الذاتية للباحثين في مواضيع التمويل الإسلامي.

✓ كون الموضوع يتعلق بالبنوك وهذا يتماشى مع طبيعة تخصصنا.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المناهج العلمية والتي تتناسب مع طبيعة الموضوع،ففي الجانب النظري اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي من اجل جمع المعلومات المرتبطة بالبنوك الإسلامية وصيغ تمويلها ثم وصفها وتحليلها من خلال شرح أهم خصائصها وأشكالها.

اعتمدنا على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي من خلال اختيارنا للتجربة الإندونيسية و التجربة الجزائرية، عن طريق استخدامنا مجموعة من أدوات البحث العلمي والمتمثلة في الملاحظة والتحليل.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** لقد اقتصرت الدراسة على معرفة البنوك الإسلامية واهم الصيغ التمويلية التي تقدمها للمؤسسات الناشئة، وتقييم مدى ملائمتها لها.
- **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة التطبيقية استنادا على المعلومات المتحصل عليها من بعض البنوك الجزائرية.
- **الحدود الزمنية:** كانت الدراسة في الفترة الممتدة من2021 إلى2022.

الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض موجز لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بالبنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الناشئة:

1- دراسة: بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2010.

ركزت الدراسة على أهمية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبين الصيغ التي تمنحها البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع من مستوى هذه الأخيرة الاقتصاد الوطني.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ان لجوء المشروعات إلى سد احتياجاتها التمويلية بالصيغ الربوية من خلال الصيغ التي تقدمها المصارف الإسلامية أفضل من لجوءها إلى التمويل بالصيغ الربوية التي تقدمها المصارف التجارية، وذلك لما يتوفر في الصيغ الإسلامية من الاستقرار والمرونة وتحقيق الأرباح.

2-دراسة: أسمان يعيش تمام، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية بنك البركة " وكالة بسكرة "، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

ركزت الدراسة على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، وذلك من خلال تبيان المشاكل والصعوبات التمويلية التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة البنوك الإسلامية في حل مشكلة هذا التمويل بطرق تتوافق والشريعة الإسلامية.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها نقل كبير في الاقتصاد الوطني باعتبارها أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة، كما أن بنك البركة يهتم بشكل كبير بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الأخير فان المنهج الإسلامي يقدم منظومة من صيغ التمويل التي تناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- دراسة: عريس مختار، صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر حالة النظام المصرفي الجزائري، 2017م.

وضحت الدراسة المعاملات المالية الإسلامية المطبقة في البنوك الإسلامية موافقتها للشريعة الإسلامية في نفس الوقت ذات فعالية ومردودية، كما بينت أن هذه البنوك يشترط فيها أن تتوفر على متطلبات ومعايير تجمع بين عنصرين مهمين أولا بين ما هو عصري من حيث المستجدات والتطور الهائل للمعاملات المالية الحديثة، ثانيا أن يكون التطور في حدود ما تسمح به الشريعة الإسلامية.

أهمية الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة:

لقد ركزت الدراسات السابقة على دور البنوك الإسلامية وصيغ التمويل التي تمنحها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما عن دراستنا التي تحت عنوان " دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة " فإنها تسلط الضوء على المؤسسات الناشئة باعتبارها من أهم مصادر التمويل الاستثماري، وذلك بتقديم أهمية دور العقود الإسلامية في تمويلها وتقييم الصيغ المستخدمة ومدى كفاءتها.

تقسيمات الدراسة:

بغرض الإجابة على إشكالية البحث والتأكد من صحة أو خطأ الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين:

- **الفصل الأول:** تناولنا فيه الإطار النظري للبنوك الإسلامية وصيغ تمويلها ، من خلال التطرق إلى ماهية البنوك الإسلامية و كذا التمويل الإسلامي بالإضافة إلى صيغ التمويل الإسلامية. ثم تطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الناشئة.
- **الفصل الثاني:** تم تخصيصه لدراسة تجربة إندونيسيا وكذا التجربة الجزائرية، وذلك من خلال التطرق إلى مدى تطبيق وفعالية الصيغ التمويلية الإسلامية.

الفصل الأول

الإطار النظري للبنوك الإسلامية والمؤسسات الناشئة

تمـــهـــيـــد:

يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن تطور المؤسسات الناشئة وتطويرها من أهم عوامل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية، لذلك اهتمت دول كثيرة بهذه المشاريع اهتماما متزايد وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقا للإمكانيات المتاحة.

نظرا لأهمية هذه المؤسسات أخذت معظم الدول النامية تركز على تمويلها لمثل هذه المؤسسات، فلجأت للاعتماد على البنوك باعتبارها المحرك الرئيسي للاقتصاد لأنها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها والتخطيط في استثمارها، ولا يمكن إنكار الدور الإيجابي الذي تلعبه من خلال مختلف الخدمات والاستثمار في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية.

برزت فكرة البنوك الإسلامية وهي مؤسسات مصرفية تتعامل في جميع أعمالها بالشريعة الإسلامية أي التمويل الإسلامي فهي لا تتعامل بالفائدة إنما تقدم التمويل وفقا لصيغ مشروعة كالمضاربة والمشاركة والمرابحة إلى غير ذلك.

وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا الفصل بالاعتماد على المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية

المبحث الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية

تضررت اقتصاديات الدول الإسلامية إثر تطبيق النظام الاقتصادي الوضعي خاصة في مجال المعاملات البنكية مما أدى إلى تخلي الكثير من أفراد المجتمع عن التعامل وفق النظام التقليدي القائم على أساس التعامل بالفائدة، مما حرم الاقتصاد والمجتمع من أموال ومنافع كثيرة.

الأمر الذي دفع علماء الإسلام والمفكرين الاقتصاديين إلى إيجاد البديل الشرعي في المعاملات المالية، وتوجهت تلك الجهود بظهور البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها

تعتبر البنوك الإسلامية حدثا مميزا وجديدا في المجتمع الإسلامي بصفة خاصة، وفي العالم بصفة عامة، حيث مرت هذه البنوك بمجموعة من المراحل التي تخللتها جهود عظيمة تم بفضلها إعطاء عدة تعاريف لها.

أولا: نشأة البنوك الإسلامية

ظهرت فكرة البنوك الإسلامية في منتصف الثمانينات من القرن العشرون، حيث كانت ثمرة للصحوة الإسلامية والتي دعت إلى ضرورة التخلي عن التعامل مع البنوك التقليدية التى ترتكز أساسا على الربا، كما أنه لا يجوز للمسلمين التعامل مع مؤسسات لا تعبأ بإستثمار أموال عملائها في أنشطة حرمتها الشريعة الإسلامية، وفي هذا الإطار كانت هناك محاولات جادة لوضع نموذج للبنك الإسلامي، وذلك بالإستفادة من خبرات البنوك التقليدية في مجالات لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية[1].

وقد جاءت مقالة يرجع تاريخها إلى 1928م تدعو إلى إنشاء مصرف إسلامي يعمل في الجزائر وفق الفقه الإسلامي، وقد أسفرت هذه الأخيرة عن محاولة إنشاء مصرف إسلامي، تحت تسمية " البنك الإسلامي الجزائري "، بعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الاسمي من قبل

[1] مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2011 ص 14.

بعض كبار رجال أعمال مدينة الجزائر من المسلمين، لكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع وأجهضته.[1]

في عام 1963، تم إنشاء ما تسمى ببنوك الادخار المحلية في مصر والتي أسسها دكتور أحمد النجار رئيس الإتحاد الدولي للمصارف الإسلامية الأسبق، وتعد أول محاولة لتنفيذ أحكام الشريعة في المؤسسات المصرفية وما تبع ذلك من محاولات مماثلة في أحكام الشريعة في المؤسسات المصرفية وما تبع ذلك من محاولات مماثلة في الباكستان، إلى أن تأسيس مصرف دبي الإسلامي عام 1975 كأول مصرف إسلامي يقدم الخدمات المصرفية المعتادة التي تقوم بها المصارف التجارية ولكن بدون التعامل بالفائدة[2]، هكذا توالت المصارف الإسلامية حتى أصبحت هناك ما يزيد عن 90 مصرف في نهاية عام 1992[3]، التي تدار بالطرق المشروعة واهتمام البنوك التقليدية بشكل متزايد بمجال العمل البنكي الإسلامي، واستجابتها للتعامل مع البنوك الإسلامية بالصيغ والعقود والمنتجات المقبولة شرعا من خلال تكوينها لنوافذ إسلامية تدير تلك المنتجات.

وفي هذه الفترة تم إنشاء وتأسيس بنك البركة الجزائري، فهو مشترك بين القطاع العام والخاص، والذي يعتبر كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض القانون رقم 90/10 الذي صدر بعد الدخول في الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ومقره هو مدينة الجزائر العاصمة[4].

تمثل البنوك الإسلامية حوالي265 بنك إسلامي تعمل في 45 دولة تشمل معظم دول العالم الإسلامي وأوروبا وأمريكا الشمالية وبعض المناطق الأخرى، فيما هناك حوالي 300 بنك تقليدي قدم منتجات بنكية إسلامية[5].

---

[1] بلعباس عبد الرزاق سعيد، --دراسات اقتصادية اسلامية، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، المجلد19، العدد2013،2، ص44.

[2] ماهر عبد العزيز عبد الرحمان، صيغ التمويل وأثرها في النشاط الاقتصادي، العراق، العدد19، ص2-3، بتصرف.

[3] يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية، طبعة 2، دار الوفاء للنشر والطباعة، القاهرة، 1996، ص 15.

[4] فتيحة حناش، البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات المصغرة، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012، ص 39-40 بتصرف.

[5] هشام خالد، البنوك الإسلامية الدولية وعقودها، طبعة 2، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص11- 12 بتصرف.

ثانيا: تعريف البنوك الإسلامية

عرفها محمود حسين الوادي وآخرون: أنالبنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما تخدم بناء مجتمع متكامل وتحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي. [1]

وعرفها دريد كامل آل شبيب بأنها البنوك التي تقوم فلسفتها على الالتزام في جميع معاملاتها ونشاطهاٍ الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها.

أو هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتنميتها وإتاحة الفرص، المواتية لها للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام. [2]

لهذا يمكننا القول إن البنك الإسلامي هو عبارة عن مؤسسة مالية تهدف إلى الربح من خلال قيامها بتلقي الودائع المصرفية من الجمهور على أساس القرض والمضاربة واستثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمار لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية تحت أي ظرف كان.

المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية

للمصرف الإسلامي خصائص تميزه عن غيره من المصارف الأخرى ومن أهم ما يلي[3]:

- استبعاد التعامل بالفائدة: تعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي والأول للبنك الإسلامي وبدونها تصبح هذا البنوك ربوية وذلك لأن الإسلام حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليها.
- توجيه كل جهة نحو الاستثمار الحلال: من المعلوم أن البنوك الإسلامية بنوك تنموية بالدرجة الأولى ولما كانت هذه البنوك تقوم على إتباع منهج الشريعة الإسلامية، لذا فإنها وفي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله االله عزوجل والتقيد بذلك بقاعدة الحلال والحرام التي حددها الإسلام.

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصادي الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2010، ص 193.

[2] دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 45.

[3] قادري محمد وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2014، ص30-29.

- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: ويأتي هذا من ناحية أن البنوك الإسلامية بطبيعتها الإسلامية التزام بين جانبي الإنسان المادي والروحي ولا تنفصل في المجتمع الإسلامي الناحية الاجتماعية عن الناحية الاقتصادية فالإسلام وحدة متكاملة لا تنفصل في جوانب الحياة المختلفة ويعتبر الإسلام التنمية الاجتماعية أساسا لا تؤدي التنمية الاقتصادية.
- تجميع الأموال العاطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار والتوظف بهدف تمويل المشروعات التجارية والصناعية والزراعية فان المسلمين الذين يتوقفون عن إيداع أموالهم في البنوك الربوية يتطلعون إلى وجود بنك إسلامي يودعون فيه أموالهم.

المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية

الأهداف التي يسعى لها البنك الإسلامي، ربما نفس الأهداف التي يسعى إليها البنك التقليدي، والمتمثل في تعظيم الربح من خلال النشاط الاقتصادي الذي يمارسه كل واحد، ونظرا للتعارض المحتمل بين هذه الأهداف فإن الاقتصادي الأمريكي جيسوب (Jessup) يعتبر الهدف الأساسي للمصرف هو تعظيم الربحية، وينظر إلى الهدفين الآخرين على أنهما مجرد قيود على الهدف الأساسي، ومع ذلك فإن قرارات الإدارة المصرفية المتعلقة بعمليات التنسيق بين الخدمات التي يقوم بها البنك من خدمات توظيف الأموال وإقراضها وخدمات الدفع، تتم في ضوء المواءمة بين الربحية والسيولة والأمان، والمصارف الإسلامية تهدف أيضا إلى تعظيم الربحية وتوفير السيولة لتلبية مسحوبات العملاء وتحقيق الأمان للمودعين[1].

ويرى الدكتور محمد محمود العلجوني في كتابه البنوك الإسلامية وأحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، أن البك الإسلامي يسعى من وراء تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة فيما يلي[2]:

- ✓ إضفاء الشرعية على كافة المعاملات والصيغ ويأتي هذا من خلال القيام بالأعمال والخدمات البنكية وفق ضوابط مشروعة خالية من الربا والاستغلال وغيرها من المحرمات.
- ✓ جذب الودائع وتنميتها: وهو من أهم أهداف البنوك الإسلامية ويعد تطبيقا لأمر ألاهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده.

[1] عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2013م، ص361.
[2] عبد القادر بحيح، المرجع السابق نفسه، ص 362.

- ✓ استخدام رأس المال في النشاط الاقتصادي حيث تهدف البنوك الإسلامية إلى تدعيم عمليات الاستثمار في النشاط الاقتصادي.
- ✓ تحقيق ربح مناسب ومشروع من أعمالها ونشاطها للمساهمين وللبنك الإسلامي وأصحاب الحسابات والذي يحتفظون بمدخراتهم لدى البنك.
- ✓ تقديم الخدمات البنكية لطلبتها بطريقة كفاءة وفعالة.
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال:

أ- تحقيق زيادات مناسبة في معدل النمو الاقتصادي لتحقيق التقدم للأمة الإسلامية.

ب-تحقيق مستوى وظيفي مرتفع لعوامل إنتاج متوفرة في المجتمع.

ج- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة.

د-نشر ثقافة البنك الإسلامي من خلال إصدارها للمجلات والكتيبات التي تنشر هذه الثقافة والإعلام عنها إلى جانب توفير سبل التعليم والتدريب للفن البنكي الإسلامي.

المبحث الثاني: التمويل في البنوك الإسلامية وأهم صيغه

تحتل عملية التمويل درجة بالغة الأهمية في الأنظمة الاقتصادية، بل إن قوة النظام الاقتصادي ونجاعته مرتبطة بتوليد القنوات التمويلية، تعبئتها، ثم توجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية لتساهم هذه الخيرة في دفع عجلة التنمية.

المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي

اكتسب التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة اهتماما بالغا، نظرا لأهميته ونجاعته كمصدر تمويلي يتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية.

1_ مفهوم التمويل الإسلامي

_ عرف منذر قحف التمويل الإسلامي على أنه "هو تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية" [1].

[1] منذر قحف، مفهوم التمويل الاقتصادي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثالثة، جدة، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 20.

– وعرفه فؤاد السرطاوي بأنه "بأن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستشاري"[1].

– وأورد الصديق طلحة مفهوم التمويل الإسلامي بأنه "يشمل إطارا شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصرا أساسيا لتنظيم المعاملات المالية، وذلك مع التأكيد بأن المال هو مال حلال وأن البشر مستخلفون فيه وذلك وفق أسس وضوابط ومعدات واضحة مثل تنظيم الزكاة والإنفاق وضرورة استثمارالمال وعدم اكتنازه.[2]من خلال التعارف السابقة يمكننا أن نخلص إلى أن التمويل الإسلامي هو تمويل نقدي أو عيني يتم تقديمه للأفراد أو للمنشآت المختلف بصيغ وضوابط تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ الملكية.

أولا: المشاركة

1- تعريفها

في اللغة لفظ المشاركة ارتبط بلفظ الشركة[3]، والشركة هي الإختلاط أو مخالطة الشريكين، أما في الإصطلاح فهي إستقرار ملك شيء له قيمة مالية بين مالكين فأكثر لكل واحد أن يتصرف فيه تصرف المالك.

إن المشاركة هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة ربح) حسب النسب المتفق عليها، تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة ومردودية المشروع أو

[1] بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010،ص03.

[2] سورة المزمل، الآية 20.

[3] الفيروز أبادي: قاموس المحيط، ص1339.

المهنية المشاركة كما هي مطبقة في المصارف الإسلامية، تتم في أغلب الأحيان في شكل تمويل المشاريع أو العمليات الظرفية المقترحة من طرف العملاء.[1]

وتعتبر المشاركة إحدى مجالات استثمار الهامة في المصارف الإسلامية، كما تعتبر بديلا ناجحا في الكثير من الأحيان.

2-أشكالها: للمشاركة شكلان هما[2]:

_المشاركة المتناقصة: في هذا النوع من حق الشريك أن يحل محل البنك في تمويل المشروع إما دفعة بالتمليك، وهذا النوع من المشاركة يعتمد على توزيع الأسهم التي تمثل المشروع أو البنك وشريكه حسب ما تقتضيه الشروط المتفق عليها، ومنه تكون المشاركة متناقصة من جهة البنك ومتزايدة من جهة الشريك.

_المشاركة الثابتة: يطلق عليها أيضا بالمشاركة الدائمة في رأس المال للمشروع، بينما يشارك البنك شخصيا واحدا أو أكثر في تمويل جزء من رأس المال لا يقل عن 15 بالمائة من رأس المال المشروع مما يترتب عليه أن يصبح شريكا في ملكية هذا المشروع وفي إدارته وتسييره والإشراف عليه.

3-مزايا المشاركة: للمشاركة عدة مزايا نذكر منها[3]:

✓ صيغة غير مثيرة للجدل من النواحي الشرعية كما هي حال المرابحة، وهي خالية من العيوب الشرعية ومن الربا.

✓ تحقق عوائد اقتصادية واجتماعية مجزية، فهي تعمل على معالجة العجز الاقتصادي من خلال زيادة الناتج القومي والدخل القومي وتخفيض البطالة وتقليل الآثار السلبية للتضخم إلى غير ذلك.

✓ استغلال السيولة الزائدة عادة في المصارف الإسلامية مع تحقيق عوائد مرتفعة في العادة.

---

[1] محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008، ص135.

[2] حسن عبد الله الأمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، 2000م، ص19.

[3] نفس المرجع السابق، ص 197.

✓ توزيع المخاطر بين أصحاب رؤوس الأموال وتوفير الجهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء.

ثانيا: المضاربة

1- تعريفها:

المضاربة مشتقة من الضرب في الأرض إذا سار فيها الشخص، وذلك لأن المضارب يسير في الأرض طلبا للرزق أو الربح[1]: قال تعالى" :وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله[2]"

المضاربة هي اتفاق بين الطرفين يبذل أحدهما جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطانه من النصف أو الثلث أو الربع، وإذا لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله وضاع على المضارب ربحه لأن الشراكة بينهما في الربح، أما إذا خسرت الشركة فإنها تكون على صاحب المال وحده ولا يتحمل عامل المضاربة شيئا منها مقابل ضياع جهد هذا ليس من العدل أن يضيع عليه جهده ثم يطالب بمشاركة رب المال فيما ضاع من ماله مادام ذلك لم يكن عن تقصير[3].

2-أشكالها: للمضاربة عدة أشكال تتمثل فيما يلي:[4]

من حيث الشروط تنقسم إلى قسمين:

_المضاربة المقيدة: وهي المضاربة التي يشترط فيها رب المال على المضارب شروطا معينة ومقبولة شرعا تقيد بها المضارب للعمل في إطارها.

_المضاربة المطلقة: وهي المضاربة التي يمنح فيها رب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال في إطار التشريعات.

من حيث عدد الشركاء تنقسم إلى:

---

[1] الفيروز أبادي: قاموس المحيط، ص1336.

[2] سورة المزمل، الآية 20.

[3] محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، الطبعة الثاني، عمان، الأردن، 2008، ص135.

[4] نفس المرجع السابق، ص 136.

_المضاربة الثنائية: وهي عقد بين اثنين فقط هما لرب المال والمضارب بالعمل، وقد يكون رب المال شخصا طبيعيا أو اعتباريا كبنك أو مؤسسة أو شركة.

_المضاربة المشتركة أو الموازية: وهي المضاربة التي يكون فيها العلاقة المتعددة فيتعدد أرباب الأموال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد أو يتعدد أرباب الأموال والمضاربون.

ثالثا: المساقاة

1- تعريفها:

لغة: المساقاة مفاعله عن السقي.[1]

اصطلاحا: وهي أن يقوم الشخص على سقي النباتات، وصورتها أن تعقد شراكة بين شخصين أحدهما مالك للأشجار يبحث على من ينميها ولأخر يملك الجهد لذلك على أساس توزيع ناتج بينهما حسب الاتفاق.[2]

2- شروطها:

المساقات كالمزارعة حكما وشرعا بحسب ما يليق بها، ويشترط فيها بيان حصة الناتج مشاعا بين الطرفين، وتجوز المساقاة في جميع أنواع الشجر المثمر، وبالنسبة للناتج في المساقاة ينطبق عليه نفس الكلام في المزارعة من حيث الشروط بينهما، ومن حيث معلوماته كونه جزء مشاع بينهما.[3]

رابعا: المزارعة

1- تعريفها:

لغة: المزارعة في اللغة من الزرع، وللزرع معنيان: الأول مجازي وهو إلقاء البذور في الأرض، والمعنى الثاني حقيقي وهو الإثبات.[4]

---

[1] الفيروز أبادي: قاموس المحيط، ص1338.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، دراسات إسلامية، دورية فصلية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات في مختلف العلوم الإسلامية، العدد 08، مصر، مارس 2010م، ص 13.

[3] نفس المرجع السابق، ص14.

[4] الفيروز أبادي: قاموس المحيط، ص 1333.

اصطلاحا: هي دفع الأرض إلى من يزرعها، أو يعمل عليها، والزرع بينهما، حيث يشارك أحد الشركاء بالمال أو أحد عناصر الثروة، والعنصر الثاني العمل من جانب الشريك الآخر، وبمعنى آخر يقوم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها، مما يؤدي إلى تطوير المشاريع الصغيرة الزراعية[1].

وتعد صفة التمويل عن طريق المزارعة من أهم الصيغ التي يمكن استخدامها التمويل القطاع الزراعي خاصة إذا علمنا أن الوطن العربي يستورد 75% من احتياجاته الغائية من الخارج رغم توافر مساحات شاسعة قبلة للزارعة، ولقد نجح تطبيق هذه الصيغة في السودان وباكستان وأحدثت تنمية زراعية فعالة.

2-شروطها: يشترط لصحة المزارعة الشروط التالية[2]:

- ✓ أهمية العاقدين: بان يكون عاقلين فلا تصح المزارعة من المجنون والصبي غير المميز، أما البلوغ فليس بشرط لجوازها.
- ✓ أن تكون الأرض صالحة للزراعة.
- ✓ أن تكون مدة الزراعة معلومة.
- ✓ بيان من عليه البذر منعا للمنازعة، وإعلاما للمعقود عليه.
- ✓ بيان جنس البذر "الأجر " ليصير معلوما لأن الأجر جزء من الناتج لا بد من بيانه.

المطلب الثالث: صيغ التمويل بالمرابحة، الاستصناع، الاجارة والسلم

أولا: المرابحة

1-تعريفها:

لغة: المرابحة في اللغة مفاعلة من الربح وهو الزيادة والربح هو النماء في التجارة[3].

---

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، دراسات إسلامية، دورية فصلية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات في مختلف العلوم الإسلامية، العدد 08، مصر، مارس 2010م، ص 14.

[2] عصام بوزيد، التمويل الإسلامي، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، الجزائر، 2009، ص 04.

[3] جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، بسكرة، الجزائر، 1996 ص، 100.

اصطلاحا: تعتبر المرابحة إحدى صور البيوع، حيث يتم في المرابحة تحديث ثمن البيع للسلعة وهي أن يشتري البنك سلعة ما لحساب عميل قد طلبا منه بعد تحديد أوصافها مقابل ربح معين وتسمى أيضا البيع لأمر بالشراء.[1]

2-مشروعية المرابحة:

يستمع بيع المرابحة مشروعيته من الكتاب والسنة ومن إجماع الفقهاء.

- ✓ **في الكتاب:** قوله تعالى في سورة البقرة "وأحل الله البيع وحرم الربا"[2]
- ✓ **في السنة:** قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم".
- ✓ **في الإجماع:** لقد أجمع مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلمي على جواز بيع المرابحة، قد تعامل بها المسلمون في سائر العصور دون خالف وال إنكار[3].

3-شروط صحة المرابحة: المرابحة بيع كالبيوع تحل بما تحل به البيوع، فحيث يكون البيع حلالا فهي حلال، وحيث كان البيع حراما فهي حرام، ولكن يلزم لصحة المرابحة بإضافة إلى الشروط العامة في العقود(كالأهلية والمحل الصيغة) [4] ، وهناك بعض الشروط الاخرى:

- ✓ أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني، لأن المرابحة بيع بالثمن الأولمع زيادة ربح، والعلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع، فإذا لم يكن معلوما فالعقد فاسد، وهو محل اتفاق.
- ✓ أن يكون الربح معلوما لأن بعض الثمن، والعلم بالثمن شرط لصحة البيع، وهو محل اتفاق أيضا.
- ✓ ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابل بجنسه من أموال الربا، فإن كان كذلك، بأناشترى المكيل أو الموزون بجنسه مثال بمثل لم يجز أن يبيعه مرابحة، ألن المرابحة بيع الثمنالأول وزيادة، والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحا.

---

[1] ياسين بوناب، دور نظام التمويل الإسلامي في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25-25 مايو 2003 حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، سطيف، الجزائر، 2004، ص683.

[2] سورة البقرة، الآية 256.

[3] محمود حسن الصوان، المرجع السابق نفسه، ص151.

[4] أسماء طوايبية، الكفاءة التمويلية لصيغة المرابحة في البنوك الإسلامية، رسالة الماجستير العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 07.

✓ أن يكون العقد الأول صحيحا، فإن كان فاسدا لم يجز البيع، ألن المرابحة بيع بثمن الأول مع زيادة ربح معلوم وبالبيع الفاسد تفسد تسمية الثمن، ويجب البدل، وهو: القيمة إن كان قيما، والمثل إذا كان مثليا.

4-أشكالها:

ينقسم بيع المرابحة إلى قسمين[1]:

ـ بيع المرابحة العادية: وهي التي تكون بين طرفين هما البائع والمشتري، ويمتهن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الإعتماد على وعد مسبق بشرائها ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وربح يتفق عليه.

ـ بيع المرابحة المرتبطة بالوعد: وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف: البائع، المشتري، والبنك لرغباته ووجود وعد مسبق بالشراء.

ثانيا: الإستصناع

1- تعريفه :

لغة: هو طلب الصنع.[2]

اصطلاحا: جمهور الفقهاء يرون أن الاستصناع قسم من أقسام السلع ولذلك يدرج في تعريفه، أما الحنفية فقد جعلوه عقدا مستقل مميزا من عقد السلع، وقد عرفوه بتعريفات متعددة منها أنه (عقد مقاولة مع أهل الصنعة على أن يعملوا شيئا).

وأنه (عقد على مبيع في الذمة شرط في العمل) ويقال للمشتري مستصنع وللبائع صانع وللشيء المصنوع وعقد الاستصناع يجمع بين خاصيتين:

- خاصية بيع السلع من حيث جواز وروده على مبيع غير موجود وقت العقد.

- خاصية البيع المطلق العادي من حيث جواز كون الثمن فيها ائتمانيا لا يجب تعجيله كما في السلع وذلك ألن فيه عمال إلى جانب بيع المواد فصار يشبه الإجارة، والإجارة يجوز تأجيل الأجرة فيها.[3]

2- شروطه:

للإستصناع مجموعة من الشروط نذكر منها: [1]

---

[1] أسماء طوايبية، المرجع السابق نفسه، ص 08.

[2] الفيروز أبادي: قاموس المحيط، ص416.

[3] خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015،ص255 .

- ✓ أن يكون المعقود عليه معلوما ببيان الجنس والنوع والقدر وفق المواصفات المطلوبة المتفق عليها بين الصانع والمستصنع.
- ✓ لا يشترط في بيع الإستصناع أن يكون المستصنع هو الذي يقوم بنفسه فعلا بضاعة السلعة التي التزم ببيعها وتسليمها في موعد مستقبلي معنى ذلك أنه لا يستطيع أن يعهد بأمر صناعتها لشخص آخر بعقد استصناع آخر نذكر فيه نفس أوصاف السلعة وموعد تسليمها الأمر الذي يمكن البنك الإسلامي من اتخاذ أسلوب الإستصناع الموازي فيكون المصرف مستصنعا في عقد مع زبونه، ومستصنعا في عقد أخر مع الصانع الفعلي، ويكون كسبه في الفرق بين الثمنين.

ثالثا: الإجارة

1-تعريفها:

لغة: تعني الأجر والثواب والمكافأة والعوض.[2]

اصطلاحا: تمليك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم، وهي ثمن المنفعة أو بدلها الناشئة عن الاستخدام أو الانتفاع بأصل من الأصول الثابتة.

وهي عقد يتم بموجبه تمليك منفعة معلومة للأصل "عين" معلوم من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عوض "ثمن" معلوم لمدة معلومة.[3]

3- شروطها:[4]

يجب توافر الشروط التالية:

- ✓ توفر الشروط التي يجب أن تتوفر في العقد بشكل عام.
- ✓ أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة.
- ✓ أن يكون الثمن معلوما جنسا ونوعا وصفة.
- ✓ أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص256.

[2] الفيروز ابادي: قاموس المحيط، ص 171.

[3] هشام فضلى، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق، منشورات الحلبى الحقوقية، جامعة بيروت، لبنان، 2002م، ص 290.

[4] نفس المرجع السابق، ص 291.

✓ أن لا يتعلق بالمنفعة حق التغيير.

3-أشكالها: يأخذ هذا النوع من التمويل شكلين هما: [1]

✓ **التأجير التمويلي أو الرأسمالي:** يقدم للبنك حزمة تمويلية، فهو هنا يتدخل كوسيط عن طريق شرائه أصل معين يؤجره العميل خلال مدة تساوي العمر الاقتصادي للأصل تقريبا، وهنا يفصل بين الملكية القانونية، وهي حق البنك والملكية الاقتصادية وهي من حق المستأجر.

أما من الناحية الشرعية يتضمن عند التأجير الرأسمالي مدة دفع الثمن، وبيع في نهاية المدة وبعد استيفاء الثمن،وإذا كان الجزء الخاص بالبيع مجرد وعد غير ملزم للتعاقد فيكون لهما نفس الخيار فلا بأس لهما من الناحية الشرعية.

✓ **التأجير التشغيلي أو الخدمي:** في هذه الصيغة لا يكون هناك ارتباط بين العمر الزمني والإيجار على مدى عمر الأصل وعادة ما يمد المؤجر "البنك" المستأجرين بخدمات الصيانة وغيرها وتعتبر أجهزة الكمبيوتر، والتلفزيون...الخ، أكثر أنواع الأصول انتشارا في التأجير التشغيلي، ويكون هذا الأسلوب أكثر نفعا عندما يكون المستأجر في حاجة إلى الأصل لفترة زمنية معينة، أو الخوف من تطورها وهذا يظهر في الصناعات ذات المعدل العالي في التغيير التكنولوجي.

رابعا: السلم

1- تعريفه:

لغة: يقال السلف وهو من التسليف[2].

اصطلاحا: هو بيع موصوف الذمة ببدل يعطى عاجلا[3].

بيع السلم هو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل أي أن البضاعة المشتريات في الذمة وليست أمام المشتري ومع ذلك فانه يدفع الثمن عاجلا. وهو البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل.

---

[1] نوال بن عمارة، العمل المصرفي، ملتقى وطني للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية،جامعة ورقلة،الجزائر ،2005م.

[2] الفيروز أبادي: قاموس المحيط، ص531.

[3] عيلة لمسلف، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص 55.

2-شروطه:[1]

لكي ينعقد بيع السلم صحيحا يجب أن تتوفرفيه شروط التالية:

- ✓ أن تكون السلعة من الأموال التي يمكن تعيينها بالوصف كالقمح أو التمر.
- ✓ أن تكون السلعة من النوع الذي يكون موجودا في العادة في الوقت الذي تحديده للتسليم
- ✓ أن يتم وصف المبيع بدقة في العقد من حيث النوع والصفة والمقدار ووقت ومكان التسليم.
- ✓ دفع الثمن في مجلس العقد.
- ✓ ألا يشترك المبيع مع الثمن في علة ربوية، فلا يجوز إسلام التمر بالتمر مثلا ويجوز السلم
- ✓ في كل شيء إذا توافرت فيه جميع الشروط.

3- أشكاله:

يتخذ بيع السلم أشكال عديدة منها[2]:

- ✓ **البيع السلم البسيط:** وهو الذي يتم بموجبه قيام البنك الإسلامي يدفع ثمن "السلم" للمتعامل واستلام السلعة "المسلم فيه" أي لاحقا.
- ✓ **بيع السلم بالتقسيط:** وهو أن يتم الاتفاق على تسليم المسلم فيه، أي السلع بأقساط ودفعات وليس دفعة واحدة، وكذلك تسليم السلع أي ثمن بدفعات.
- ✓ **سندات السلم:** وهو قيام البنك الإسلامي بطرح سندات السلم عن طريق شركات تابعة لها ويتم على أساسها الشراء بالجملة ثم البيع بطريقة السلم الموازية في صفقات مجزأة لاحقة بأسعار ترتفع في الغالب تدريجيا مع اقتراب وعد تسليم السلعة في محل بيع السلم.

[1] صالح حميد العلي، توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، اليمامة للطباعة والنشر، دمشق، بيروت، 2001م، ص 296.

[2] أسماء طوايبية، المرجع السابق نفسه، ص 56.

المبحث الثالث: أساسيات حول المؤسسات الناشئة

تزايد مؤخرا الاهتمام بالمؤسسات الناشئة على غرار المؤسسات الأخرى وذلك لما لها من أهمية تدرها على الاقتصاد من رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي كونها ترتكز على الابتكار والتطوير وكذا التقليل من نسب البطالة بدعم انتشارها الواسع، وكون هذا النوع من المؤسسات يعتمد على الابتكار وتقديم الجديد من سلع وخدمات.

وفي ظل هذه المنافسة الشديدة ومعدلات التعثر الكبيرة لهذا النوع من المؤسسات وذلك راجع لنقص الخبرة والكفاءة في التسيير وضعف الموارد المالية للمشاريع، هنا قامت الحكومة بتبني الانشغالات عبر خلق هياكل تدعمها وبنوك تمولها، وذلك لتفادي فشل هذا النوع من المؤسسات.

المطلب الأول: مفاهيم حول المؤسسات الناشئة

أصبحت المؤسسات الناشئة تمثل خيارا استراتيجيا هاما في عملية ترقية الاستثمار، وذلك لكونها تتميز بالمرونة والابتكار وسيتم التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بها.

أولا: تعريف المؤسسة الناشئة

هي مشروع جديد بارز يهدف إلى تطوير نموذج عمل قابل للتطبيق لتلبية حاجة السوق أو مشكلة معينة لدى العملاء فيمكن القول على أنها ثقافة الابتكار على الأفكار الموجودة من أجل حل مشاكل والنقاط الحرجة، فهي وجدت لتنمو بسرعة كونها تبحث عن سوق جديد ناشئ.[1]

تبدأ المؤسسة الناشئة عادة بمؤسس (مؤسس فردي) أو عدة مؤسسين، والذين لديهم طريقة لحل مشكلة ما. سوف يبدأ المؤسس بالتشغيل وفي التحقق من صحة السوق من خلال مواجهة المشكلة، ومقارنة الحلول، ومن ثم بناء منتج قابل للتطبيق بحد أدنى منتج الحد الأدنى، أي نموذج أولي، لتطوير نماذج

[1] Robehmed, Natalie (16_12_2013) « What Is A Startup »https://www.startupcommons.org/what-is-a-startup.html, 16/01/2022, 15 ;15.

الأعمال والتحقق منها. يمكن أن تستغرق عملية بدء التشغيل فترة طويلة من الوقت، بتقدير واحد، ثلاث سنوات أو أكثر، وبالتالي يلزم بذل جهود مستدامة. لكن الحفاظ على الجهد على المدى الطويل يعد تحديا بشكل خاص بسبب معدلات الفشل العالية والنتائج غير المؤكدة.[1]

كما لها عدة تعريفات أخرى نذكر منها:

حسب القاموس الإنجليزي تعرف على أنها مشروع صغير بدا للتوSTARTUP ، تتكون جزأين STARTوهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و UP وهو ما يشير إلى فكرة النمو القوي.[2]

وحسب القاموس الفرنسي LA Rousse يعرفها على أنها المؤسسات الشابة المبتكرة، وتعتمد التكنولوجيا الحديثة.[3]

حاول باحثون مختلفون في الاقتصاد تقديم تعريف موضوعي لمفهوم المؤسسة الناشئة. اذ وضع باتريك فيدنسون (مؤرخ الأعمال ومدير الدراسات في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية)، ثلاثة معايير تجعل من الممكن تصنيف المؤسسة، أولا في خانة المؤسسات الناشئة:[4]

- ✓ احتمالية النمو القوي.
- ✓ استخدام التكنولوجيا الجديدة.
- ✓ الحاجة إلى تمويل ضخم، من خلال رفع رأس المال.

يتميز هذا التعريف بأنه موجز وشامل، خاصة انه يكشف عن الصعوبات التي قد يواجهها رواد الأعمال عند إنشاء مؤسسة ناشئة (التمويل والاستدامة وما إلى ذلك).

---

[1] Marilyn A, Uy, " Perceived progress variability and entrepreneurial effort intensity: The moderating role of venture goal commitment". Journal of business Venturin, University of Colorado, USA, 2014.

[2] http://dictionary. Cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/start-up.

[3] Fridenson patrick , 1001 startups.fr/dis_cest_quoi_une_start_up.

[4] https://medieum.com/startinsorbonne/back-to-basics-cest-quoi-une-startup-b367420cbe52020/08/19.

حيث أن المؤسسة الناشئة هي شركة ذات ربحية عالية جدا، خاصة بسبب المنافسة المنخفضة في الأسواق المعنية.

ثمة صعوبات كبيرة في وضع تعريف واضح ومجدد خاص بالمؤسسات الناشئة، يكون مقبولا ويحظى بإجماع مختلف الأطراف المهتمة بهذا المجال، وذلك لاعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين المهتمين بالتنمية الاقتصادية وترقية وإنماء المؤسسات الناشئة.

ثانيا: خصائص المؤسسات الناشئة

حسب المختصين والباحثين، تتميز المؤسسة الناشئة بثلاث خصائص رئيسية:[1]

احتمالية نمو قوي.

استخدام أو إنشاء تكنولوجيا جديدة.

طبيعة التمويل المقدم عن طريق جمع الأموال حيث أن 25% من المؤسسات الناشئة لديها أموال رأسمال استثماري في رؤوس أموالها.

وهناك خصائص أخرى للمؤسسات الناشئة التي تميزها عن غيرها من المؤسسات ويمكن تلخيصها كالأتي:[2]

مؤقتة: فالمؤسسة الناشئة لا تبقى في نفس الوضع مدى الحياة، فليس هدفها البقاء كما هي، فهي مرحلة استثنائية، فهدفها الرئيسي هو الخروج من وضعيتها كفكرة ناشئة والتطور لتصبح مؤسسة قائمة بحد ذاتها وإيجاد طريقة جديدة لتقديم الخدمة وخلق القيمة.

تبحث عن نموذج أعمال: إن المؤسسة الناشئة تنقل القيمة للعملاء عن طريق خدمة أو منتج جديدة لم يسبق أن تم طرحه من قبل، فهنا يكمن تحدي المؤسسة الناشئة، لذلك فهي تبحث عن بناء نموذج أعمال يتلاءم مع نشاطها والذي هو ليس واضح بعد.

المطلب الثاني: مراحل نشأة المؤسسات الناشئة:

مما سبق يخيل الينا أن ما يميز المؤسسات الناشئة هو النمو السريع والواقع عكس ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تصل إلى القمة، ويمكن ابراز اهم مراحل حياة المؤسسة الناشئة حسب Graham Paul:[1]

---

[1] Fridenson patrick, 1001 startups.fr/dis_cest_quoi_une_start_up,op cit.

[2] Alex, O. T and Block, J.H, Sander, P. social capital of venture capitalists and start_ up funding. Small Business Economic,cambridge university, Uk ? 2013 ? 39 (4) , 835-851.

أولا: مرحلة ما قبل الانطلاق

ليس كل مؤسسة نشأت حديثا تعتبر مؤسسة ناشئة، وهنا يكمن الفارق كون المؤسسة الناشئة مصممة لتنمو بسرعة فالمرحلة الأولى يتم فيها طرح الفكرة الأولية التي هي حل لمشكل معين، حيث يقوم صاحب الفكرة بدراسات الجدوى اللازمة التي تبين له مدى ملائمة فكرته وتجاوبها مع الشكل المطروح.

ثانيا: مرحلة الانطلاق

فبعد دراسة الجدوى ورحلة البحث عن تبني للفكرة وتمويلها من قبل مستثمرين أو بإحدى الصيغ التمويلية التي ذكرناها، يتم طرح الدفعة الأولى للمنتوج أو الخدمة التي تلاقي مشكل الرواج، كونه منتج جديد فالفئة المستهدفة قد تلجأ إليه بتحفظ وليس باندفاع كبير وغالبا ما تكون أولى التجارب مع العائلة الأقارب والأصدقاء.

ثالثا: مرحلة المكوث في الواقع

مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو، فبعد التجربة التي تم عرضها للمنتج أو الخدمة يصل الذروة بعد استعماله من طرف عدد معين من الجمهور.

رابعا: مرحلة الانزلاق

الانزلاق بالرغم من توفر كل الشروط اللازمة إلا أن المنتج الجديد أو الخدمة الجديدة المطروحة من طرف المؤسسة الناشئة لا تزال تبحث عن طريقة لتتمركز في السوق الجديدة التي انشأتها.

خامسا: مرحلة بداية العمل:

[1] Paul Graham, startup hapiness curve, http://t.co/p1fdc1mcub »

الانطلاق في العمل، بعد الطرح الأولي للمنتج في السوق أمام الجمهور المستهدف يكون هنا صاحب المشروع ملما بكل النقائص التي تم الإشادة بها وكل الردود حول المنتج، لذا يقوم بغدخال التعديلات اللازمة من أجل تصحيحه إعطائه القالب اللازم ليلتقي القبول ويسعى برواج كبير.

سادسا: مرحلة النمو السريع:

هنا تظهر الخاصية التي تميز المؤسسات الناشئة عن غيرها وهي التطور والنمو الكبيرين فبعد تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، يطرح بالسوق الجديدة ويوجه بطابعه الجديد للجمهور ليلتقي رواجا ونموا كبيرين لتقبله من طرف الفئة المستهدفة.

المطلب الثالث: طرق تمويل المؤسسات الناشئة:

هناك الكثير من طرق التمويل المختلفة والطرق المتاحة للمؤسسات الناشئة، وستختلف الخيارات المطروحة على الطاولة من مؤسسة لاخرى، ولكن فيما يلي الطرق العامة المتاحة للمؤسسات التي تتطلع إلى تعزيز مواردها المالية ونموها الفائق.

تتمثل خيارات التمويل الرئيسية في ما يلي:[1]

مدخرات شخصية أو من العائلة / الاصدقاء: من الطرق الشائعة لتوفير رأس المال الأساسي استثمار مدخرات شخصية من أجل الشروع في إنشاء مؤسستك الخاصة وغالبا ما يقدم العائلة والأصدقاء دعما إضافيا.

القروض: ليس هناك العديد من خيارات القروض بالنسبة للمؤسسات الناشئة كونها ذات مخاطر عالية جدا وأن البنوك تمتنع عن منح القروض لمشاريع في ظل عدم التاكد التام غلا في حالة دعم لابتكار جدير بالمخاطرة.

تستخدم القروض أصول المؤسسة كضمان (على سبيل المثال، سيارة أو عقار) والتي يمكن إعادة امتلاكها إذا لم يتم تسديد القرض.

[1] Growdcube, blogs incubator/www.crowdcube.com.

رأس مال المخاطر للمستثمرين الملاك: يمكنك عرض عملك على مؤسسات رأس المال الاستثماري للحصول على دعم مالي مقابل الاسهم (المساهمة) في مؤسستك.هذا يجلب فوائد كسب المستثمرين المحتملين الذين يمكنهم تقديم المشورة والخبرة لعملك.

التمويل الجماعي: هناك أشكال مختلفة من التمويل الجماعي مع اكثرها صلة بتمويل المؤسسات الناشئة بما في ذلك الإقراض من نظير إلى نظير، والإقراض بين المؤسسات. حيث يسمح التمويل الجماعي القائم على المكافات بتلقي الاموال في مقابل منح المستثمرين لديك مكافأة، مثل عينة منتج أو حدث.

المنح: تتوفر المنح للشركات من الحكومة والمؤسسات الأخرى، كما تعتبر الشراكة المحلية للمؤسسات مكانا جيدا للبحث عن المنح ذات الصلة بالحكومة، والتي يتمثل هدفها الرئيسي في نمو الاعمال التجارية والصناعية وبالتالي تقدم العديد من المنح للمنطقة المحددة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا للصيغ التمويلية وكيفية تجسيدها داخل البنوك الإسلامية، يتبين لنا أن مجمل الصيغ المتبعة في تمويل الاستثمارات خالية من التعاملات الربوبة المحرمة، كما أنها تساعد طالبي التمويل بصورة جيدة ومفيدة.

يعد تمويل المؤسسات الناشئة من اهتمام الدولة وذلك بالاعتماد على البنوك الإسلامية وصيغ تمويلها المتنوعة (المضاربة، المشاركة، المزارعة والمساقاة، المرابحة، السلم والاستصناع، الإيجار) هذه الأخيرة التي تساعدها على الاستمرار والمنافسة وتحقيق غايات اقتصادية.

الفصل الثاني

واقع الصيرفية الإسلامية ((التجربة الإندونيسية والتجربة الجزائرية))

تمـــهيـــد:

تقوم البنوك التجارية بدور مهم وحيوي في التنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو الاقتصادي، إذ تمثل البنوك التجارية قطاعا مهما في الاقتصاد الوطني من حيث إيداع الأموال وإعادة استثمارها، فقد شهدت الأعمال والنشاطات المختلفة للبنوك تغيرات كبيرة في طبيعتها وأدواتها بسبب زيادة ارتباطها بالحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات، وهذا ما يدفع لمعرفة دور البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع والمساهمة في الرفاهية الاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل نقوم بدراسة تحليلية للتجربة الإندونيسية كمثال، ومن جهة أخرى دراسة التجربة الجزائرية ومدى نجاحها في تحقيق النظام المصرفي الإسلامي الجديد.

ونتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التجربة الإندونيسية

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية

المبحث الأول: التجربة الإندونيسية

شهد الثلث الأخير من القرن العشرين بعثا جديدا للاقتصاد الإسلامي على مختلف المستويات النظرية والتطبيقية، وكان من أبرز مظاهر هذا البعث ظهور " المصرفية الإسلامية " التي نمت وتطورت مؤسساتها خلال هذه الفترة كما وحجما وانتشارا وتأثيرا، حيث قامت على منظومة فكرية وتشريعية متكاملة مستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحظر الفائدة الربوية، وتستبعدها من جميع انواع التعاقدات والمعاملات المالية، وما يستتبع ذلك من ايجاد واستحداث صيغ وأدوات مالية بديلة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد رجع العلماء والخبراء في العمل المصرفي الإسلامي إلى فقه المعاملات المالية بحثا ودراسة واجتهادا وتطويرا، وأثمر ذلك تطوير واستحداث تشكيلة واسعة من الصيغ والأدوات المالية والمصرفية التي تختص بها المصرفية الإسلامية كصيغة السلام والإستصناع وغيرهما.

المطلب الأول: نشأة المصارف الإسلامية في إندونيسيا

لقد عرفت إندونيسيا بصناعة الصيرفة الإسلامية عام 1992م،[1] حيث أسس أول بنك إسلامي، وهو بنك معاملات إندونيسيا، إلا أن نموها لم يتجاوز نموها منذ عام 2000م_ 2017م متوسط 5، 2 في المائة، إلى 5في المائة، فيما بلغ عدد المصارف الإسلامية في إندونيسيا بنهاية عام 2018م أربعة

عشر مصرفا وعدد النوافذ والمصارف التقليدية 20 نافذة والمصارف الريفية الحكومية الإسلامية 160 مصرفا، إلا أن صانعي القرار في إندونيسيا لم ينتبهوا للقوة المالية لهذه الصناعة الواعدة إلا مؤخرا، فسعوا لمجاراة جيرانهم، عبر تحفيز هذه الصناعة والاهتمام بها، فسنوا التشريعات الخاصة بها، وأصدرت الحكومة بعض الإصدارات السيادية للصكوك الإسلامية.

وقد أثمرت هذه التدابير الحكومية الرامية لتحفيز هذه الصناعة نموا غير مسبوق في أصولها، حيث بلغت نسبة النمو نهاية 2009م نحو 37 في المائة، مقارنة بعام 2010م، كما يتوقع أن تبلغ

[1] Adiwarman A.Karim, Bank Islam,Analisis Fiqh dan keuangan (Jakarta: Grafindo press, 2005), hlm.24; Muhamad Syafi'I Antonio, Bank syariah dari teori ke praktek (Jakarta: Gema Insani Press, 2001), hlm.25.

نسبة النمو في عام 2014م نحو 81 في المائة، وفقا لتقرير نشرته صحيفة (جاكرتا بوست)، إلا وأنه مع نسب النمو العالية التي حققتها أصول صناعة الصيرفة الإسلامية في إندونيسيا مؤخرا، فمازالت نسبة هذه الأصول من مجمل أصول الصناعة المالية حتى يومنا هذا لا تتجاوز 5 في المائة، وهو رقم لا يتناسب مع ما تملكه هذه الدولة من محفزات لنمو هذه الصناعة.

ومن ثم فإن من المتوقع أن تسعى الحكومة لزيادة نسبة مساهمة هذه الصناعة في مجمل الصناعة المالية عبر زيادة المحفزات الضريبية وسن المزيد من التشريعات القانونية الملائمة لها، وإصدار المزيد من الصكوك السيادية والقيام بالتمويل عن طريق بيع السلم وما أشبه ذلك.

المطلب الثاني: التمويل بصيغ إسلامية ومجالات تطبيقها في المصارف الإسلامية الإندونيسية (صيغة السلم انموذجا)

لقد انتشرت فكرة حول موضوع بيع السلم لدى المجتمع الإندونيسي أنهم قالوا إنه بيع لا يختلف عن بيع (IJON). بيع السلم ليس هو نفسه بيع (IJON)، لأن شرطا من شروط بيع السلم تحديد نوعية وكمية السلع وتاريخ التسليم والاتفاق عليها مسبقا، حتى لا يوجد هناك عناصر الغموض (الغرر) لذلك، عندما تحصد ثمار أقل من لذلك، يجب على البائع الوفاء بالأشجار الأخرى. ولكن إذا كان الأمر خلافا عن ذلك، فالزيادة تكون مملوكة من قبل البائع.[1] وإن بيع السلم في المصاريف الإسلامية يمكن تطبيقية في مجالات مختلفة كالزراعة والصناعة وغير ذلك من المجالات الواسعة من المجالات المعاصرة.

إن صيغة السلم في حاجة إلى بلورتها في قواعد عمل محددة وخطوات فنية وفق المعطيات المعاصرة خاصة وأن تاريخ بعض البلاد الإسلامية شهد استغلال بعض أرباب الأموال الصغار الزراع والمنتجين تحت ستار بيع السلم، مما أدى إلى أن يكون هذا الأسلوب وسيلة لاستغلالهم أسوأ استغلال، وليس لإعانتهم وتحسين إنتاجهم وزراعتهم إلى مستوى أفضل.[2]

[1] Muhamad Syafi'I Antonio, Bank syariah dari teori ke praketek....., hlm.111.

[2] محمد عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي و الاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم (القاهرة: دار الكتب، 2000) ، ص66.

ولذلك فإن على المصارف الإسلامية الإندونيسية بصورة خاصة القيام بالعمل على إعادة صورة بيع السلم إلى واقع التعامل الحديث في إطار من الضوابط الشرعية يحقق العدل للمتعاقدين والرقي بالمجتمع. ويمكن تطبيقها في المجال التالي:

1/_ تمويل المزارع:

تعد الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في إندونيسيا. وتشمل المزارع الإندونيسية، المزارع الكبيرة التي تنتج منتجات زراعية كثيرة، منها: الرز،[1] البن، المطاط، قصب السكر، والشاي، والتبغ، بهدف التصدير.

ويزرع الأرز، المحصول الغذائي الرئيسي، في مزارع صغيرة، كما تنتج المزارع الصغيرة، الموز والمينهوت (الكاسافا، نبات يستخرج من جذوره نشاء مغذ)، ولب جوز الهند المجفف، والذرة، والفول السوداني، والتوابل، والبطاطا الحلوة، والمنتجات الأسيوية الأخرى. ويعد المطاط، المحصول النقدي الرئيسي. وهو أهم الصادرات الزراعية، كما يربي بعض المزارعين، الجاموس المائي، والأبقار والماعز، والدواجن، واللحوم وغير ذلك.[2] ويمارس المزارعون في الكثير من الجزر الإندونيسية الأحرى، نظام الزراعة المتنقلة، فيقطعون الغابة، ويحرقونها، ويزرعون مكانها المحاصيل لبضع سنوات، حتى تجتهد التربة، فينتقلون إلى منطقة جديدة، وهذا.

فيستطيع المصرف أن يمول المزارع لدورة زراعية تقل في العادة عن سنة. فالمزارع يلجأ للمصارف الإسلامية، ويتعجل الثمن لشراء مستلزمات زراعية على أن يعطي للمصرف جزءا من محصوله في نهاية العام الزراعي أو عند حصاده.[3] وهذا سيحقق التنمية الزراعية. وإلى يومنا هذا فأن التمويل المصرفي الإسلامي لمجال الزراعة في إندونيسيا مازال محدودا.[4]

---

[1] شيسف صالح كورنياوان، "استثمار أموال الوقف في إندونيسيا"، رسالة الماجستير، (جامعة سلطان شريف على بروناي دار السلام ، 2010م) ، ص481.

[2] Ashari, « Peran Perbankan Nasional dalam Pertanian di Indonesia, » Froum Penelitian Agro Ekonomi, vol.7, no.1 (2009) , hlm. 13_27.

[3] Muhamad Syafi'I Antonio, Bank syariah dari teori ke praketek….., hlm.112.

[4] M.Nadratuzzaman Hosen, A.M.Hasan Ali, 50 Tanya Jawab Ekonomi dan Bisnis Syariah (JakartaM Salamadani & PKES, 2009) , hlm.31.

2/_ تمويل المصانع:

اشتهرت إندونيسيا بالمنتجات المختلفة و الصناعات من ضمن مصادر إنتاج التي لها دور كبير في تنمية الاقتصادية الإندونيسية. ومن المصانع المشهورة مصنع الطائرات (Dirgantara) وغيرها من المصانع المشهورة وطنيا وعالميا.

ومثال تطبيقها هو الشركة الذي يحتاج إلى التمويل لشراء الجهاز الذي سيتم استخدامه للأعمال التجارية فترة، جني ثمار الأعمال التي يتوقع أن تجرى الشهر المقبل بطبيعة الحال. فإن الشركة تقترض المال من البنك ثم تدعو البنوك الإسلامية لشراء المنتجات وبيعها بعد ذلك للعملاء مع الأقساط المتفق عليها.

وكذلك تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة.[1] وذلك من خلال إمدادهم بمستلزمات الإنتاج والمواد الأولية أو المواد الخام التي يحتاجون إليها في أعمالهم عن طريق تقديم ثملهم لهم، وهذا النشاط يعتمد على معدات خفيفة ومهارات يدوية أكبر من اعتمادهم على معدات ثقيلة، فهذه المساهمة من المصارف تؤدي إلى تخفيف حدة البطالة.

كما تستطيع المصارف الإسلامية في إندونيسيا أخذ منتجات هذه الصناعات والقيام بتسويقها لما تتمتع به من قدرة مالية وتسويقية أكبر من أصحاب الحرف وصغار الصناع. وبذلك تساهم المصارف الإسلامية في تنمية الحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة، فقدمت لهم التمويل الازم بلا فائدة ربوية، مما أدى ذلك إلى خفض المنتجات التي سينتجها المشروع، وقامت بعد ذلك بتسويقها للمجتمع، وبذلك يستفيد الجميع.

[1] نزيه كمال حمادة، " السلم وتطبيقاته المعاصرة "، مجلة مجمع الفقه الإسلامي (1996م) العدد 9، جزء 1، ص 607 ومناقشة الأبحاث المقدمة في السلم في الصفحات 650/640 من المجلة نفسها.

المطلب الثالث: أساليب التمويل بصيغة السلم

يمكن للمصارف الإسلامية في إندونيسيا تطبيق السلم في عملياته التمويلية بثلاثة أساليب:

- ✓ **المصرف باعتباره مسلما (المشتري/ المستصنع).**

يتدخل المصرف في هذه الحالة بوصفه مسلما/مستصنعا، أي طالبا لمنتجات زراعية. بمواصفات معينة يشتريها من صانعيها أو زارعيها. وقد يستصنع المصرف هذه المنتجات لنفسه، ومن ثم يتصرف فيها بيعا أو تأجيرا أو مشاركة أو قد يقوم بذلك بتوكيل من جهة أخرى.[1]

فقد قامت بعض المصارف الإسلامية بهذا الأمر على سبيل المثال مجموعة بنك " النيلين للتنمية الصناعية " في السودان _ البنك الصناعي سابقا _ الذي تبنى هذا الأسلوب لتمويل الصناعات الصغيرة مثل: معاص الزيتون ومعامل الصابون، فقد كونت المجموعة في هذا الإطار شركة تقوم بدور المستصنع تتعاقد مع الجهات المصنعة على تجهيز المعدات الصناعية المطلوبة، وبعد ذلك تقوم ببيعها مرابحة إلى صغار المنتجين والحرفيين.[2] ولذلك يمكن للمصارف الإسلامية بإندونيسيا القيام بمثل هذا العمل.

- ✓ **المصرف باعتباره مسلما إليه (الصانع).**

يتدخل المصرف في هذه الحالة بوصفه صانعا، يتلقى طلبات العملاء لتوفير سلع أو منشآت صناعية أو بمواصفات محددة وقد لا يتوفر التمويل الكافي للعميل. فيتعاقد المصرف مع العميل لتلبية طلبه، ويتفقان على المواصفات والكميات وآجال التسليم للسلعة والثمن.

وبما أن المصرف لا يملك _غالبا_ مؤسسات أو مقاولات لإنجاز السلع المتعاقد على صنعها، فإنه سيعقد عقد السلم المتوازي بصفته مشتريا مستصنعا مع الجهة المصنعة لتوفير ما تعاقد على صنعه مع العميل الأول.

---

[1] Wiroso, Prouduk Perbankan Syariah (Jakarta : LPFE Usakti, 2011), hlm.216.

[2] شوقي أحمد دنيا، تطبيق صيغة الاستصناع والسلم في السودان (الخرطوم: دار السودانية للكتب، 2001) ص52.

✓ **السلم الموازي.**[1]

أولا: عقد السلم

1_ المسلم إليه/ (الشركة) يتقدم إلى المصرف الإسلامي بطلب المسلم فيه (سلعة معينة) لحاجات شركتها بكميات ومواصفات محددة ثم دفع الثمن بالاتفاق.

2_ المسلم/المصرف: بعد دراسة هذا الكلب والموافقة عليه يلتزم المصرف بتصنيع السلعة المعينة وتسليمها في أجل محدد وبسعر معين يتفقان عليه وعلى طريقة تسديده.

ثانيا: عقد السلم الموازي

1_ المسلم/المصرف: يعبر عن رغبته في استصناع السلعة المتعاقد على تصنيعها في العقد الأول. ثم يدفع ثمنه إلى المسلم إليه بسعر أرخص مما أخذ من العقد الأول.

2_ المسلم إليه/(الصانع): يلتزم بتصنيع السلعة المعينة وتسليمها في الأجل المحدد يكون مطابقا للأجل في العقد الأول أو قبله ويتفق مع المصرف على الثمن وطريقة سداده.

ثالثا: تسليم وتسلم السلعة

1_ المسلم إليه/ البائع: يسلم السلعة إلى المصرف مباشرة أو إلى جهة أو مكان يتفقان عليه في العقد.

2_ المصرف في هذه الحالة كالمسلم والمسلم إليه: بعد أخذ السلعة من الصانع ثم يسلم المصرف السلعة إلى المشتري (الشركة) مباشرة أو عن طريق أي جهة يفوضها بالتسليم بما في ذلك تفويض الصانع بتسليم السلعة إلى المشتري، الذي يكون من حقه التأكد من مطابقة السلعة المستصنعة للمواصفات المتعاقد عليها، ويبقى كل طرف مسؤولا تجاه الطرف الذي تعاقد معه.

ومن هنا يمكن أن نقدم صياغة مصرفية لعقد السلم، وتتمثل فيما يأتي:

1_ يتقدم المتعامل " طالب التمويل" المسلم إليه" (شركة صناعة المراوح الإندونيسية على سبيل المثال) ويعرض عليه أن يبيع له بأسلوب السلم عددا معينا من المراوح على أن يكون التسليم بعد سنة مثلا.

[1] حماده نزيه، " السلم وتطبيقاته المعاصرة"..، ص 607. ومناقشة الأبحاث المقدمة في السلم في الصفحات 650/640 من المجلة نفسها.

2_ يقوم المصرف بدراسة طلب التمويل بدقة وحاجة السوق إلى هذه السلعة.

3_ بعد أن يقتنع المصرف بالعملية يبرم مع المتعامل عقد السلم، ويسلم إليه الثمن فورا بالأسلوب المتفق عليه (إيداع الثمن في حسابه، يحرر له شيك مصرفي، يمنحه اعتمادا).

4_ للمصرف أن ينظر إلى وقت تسلم المسلم فيه(المبيع/المراوح) مثلا، ثم يقوم ببيعها (لنفسه/ او للمتعامل/ أو لطرف ثالث)، وقد تسبق هذه الخطوة مرحلة دعاية وإعلان. إذا المصرف قام ببيع السلعة للمتعامل بطريق السلم، ففي هذه الحالة تبادل الأوراق بينها بين المتعامل. فقد كان المصرف في المرة الأولى هو رب السلم (المسلم/المشتري) والمتعامل هو المسلم إليه (البائع) والمتعامل هو رب السلم (المشتري) الذي سيتقدم إلى المصرف طالبا شراء هذه السلعة ويستفيد البنك من فروق الأسعار في كلا الحالتين.

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية

تعتبر التجربة البنوك الإسلامية في الجزائر حديثة العهد نسبيا، حيث دخلت عامها العاشر وسجلت عقداً من الزمن مع منتصف عام 2001 ، وبما أن هذه التجربة تعتبر جزءاً من النظام المصرفي الجزائري الذي يعيش صلاحات تتماشى وظروف العصر ومتغيرات العولمة، فقد حاولن تحولات وا ا رصد هذه التجربة وتقييمها للوقوف على آفاقها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: التعريف ببنكي السلام والبركة–الجزائر

أولا نقوم في المطلب بتعريف البنوك الإسلامية في الجزائر والمتمثلة حاليا في بنك البركة وبنك السلام.

الفرع الأول: بنك السلام – الجزائر

يصنف مصرف السلام – الجزائر ثاني بنك إسلامي خاص في الجزائر بعد بنك البركة، وهو معتمد من طرف بنك الجزائر.

أولا: تطور التاريخي لبنك السلام الجزائر.

أنشأ مصرف السلام –الجزائر في 20سبتمبر 2008 كثمرة لتعاون الجزائري الخليجي، يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا للشريعة الإسلامية، وه و بنك شمولي لمختلف النشاطات (الاقتصادية، التجارية، الصناعية.... الخ).

ومنذ تأسيس مصرف السلام –الجزائر وهـ و في انتشار واسع عبر التراب الوطني حيث قام بفتح وكالات عديدة وهي :

في 2008 انبثاق أول فرع بنك السلام بدالي إبراهيم الجزائر العاصمة .

– في 2009 افتتاح ثاني فرع باب الزوار.

– في 2012 :فتح فرع في ولاية سطيف.

– في 2013 :فتح فرع في ولاية البليدة.

– في 2014 :فتح فرع في ولاية وهران.

– في 2016 :افتتاح فرع جديد في ولاية الجزائر العاصمة بمدينة القبة.

– في 2017 :فتح فرع في ولاية قسنطينة.

– في 2018 :فتح فرع في ولاية ورقلة.[1]

ويمكن تلخيص ذلك في مخطط التالي:

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك السلام_الجزائر وكالة البليدة_

الشكل رقم (01): وكالات بنك السلام–الجزائر–

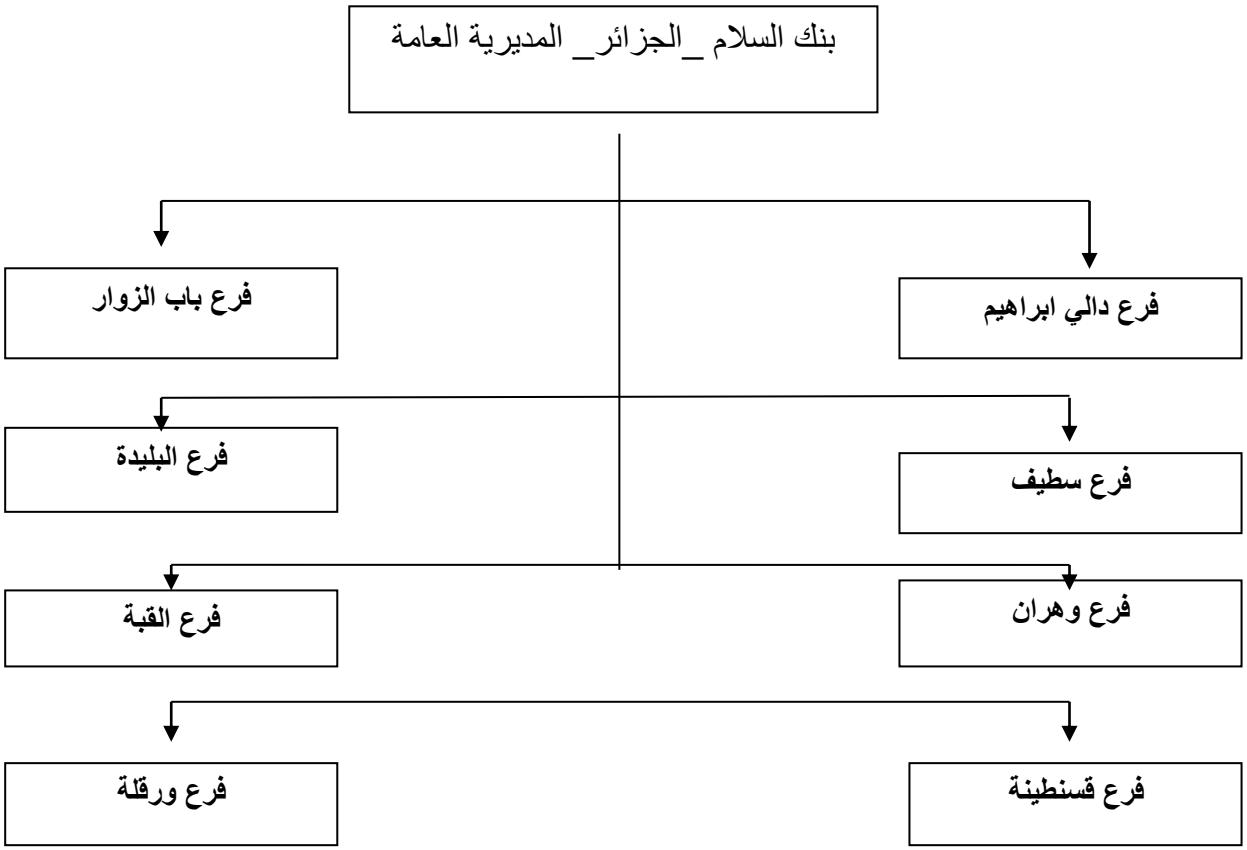

المصدر: من إعداد الطالب

ثانيا: بطاقة تعريفية – مصرف السلام – الجزائر

بنك السلام الجزائر شركة مساهمة رأس مالها 000.000.000.10دج الكائن مقرها ب 233 شارع احمد دالي إبراهيم، المقيدة بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 07 ب 0976530

ان البنك السلام –الجزائر بنك شامل يعمل وفق إستراتيجية واضحة لتقديم خدمات بنكية مبتكرة لمتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق بالجزائر .

يقوم بتقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من مبادئ وقيم الأصلية راسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، المتعاملين والمستثمرين.

تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد يمكن ذكرهم كما يلي :

الشكل رقم (02): الهيئة التشريعية لبنك السلام– الجزائر–

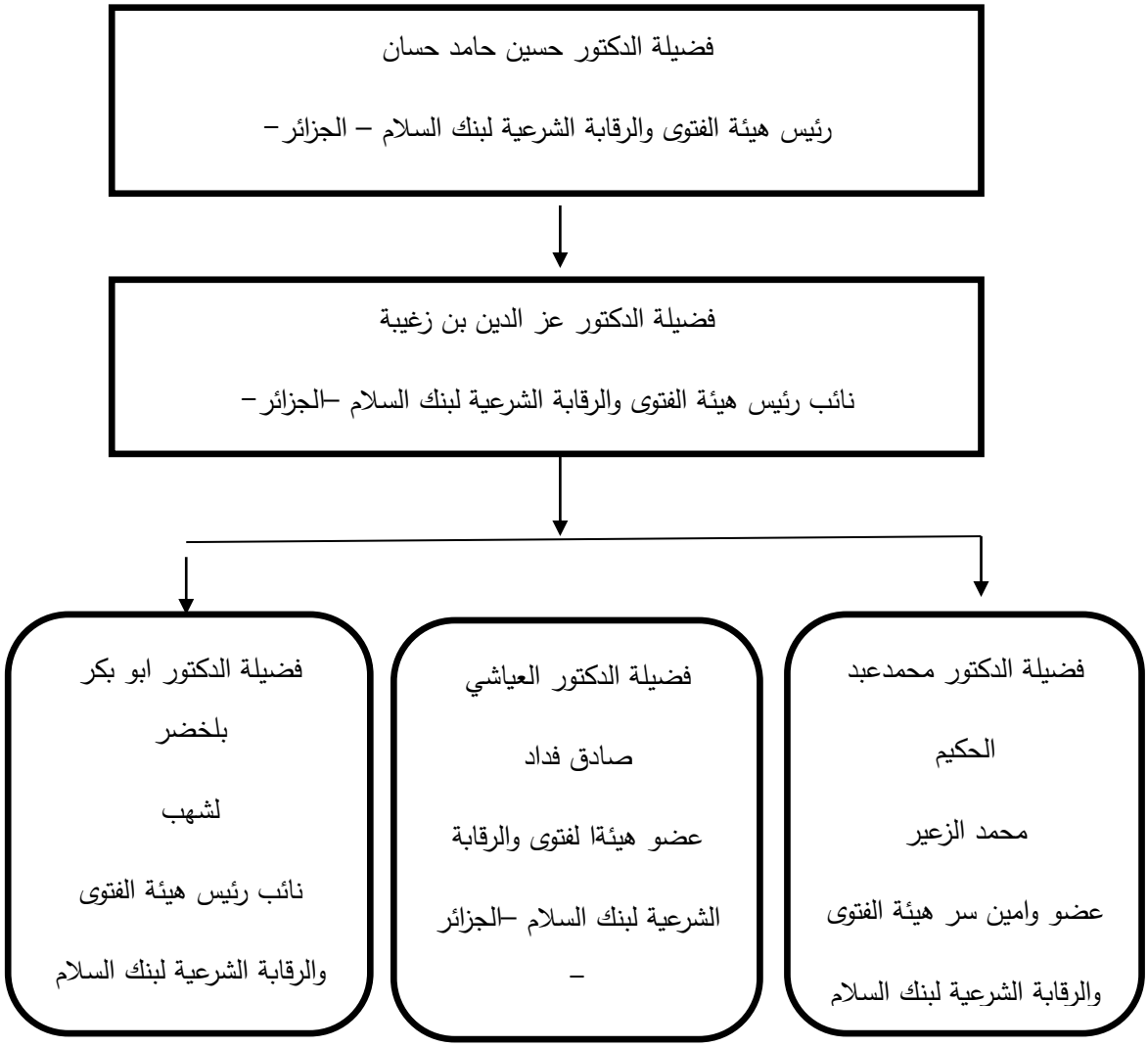

المصدر: من اعداد الطالب.

ثالثا: الخدمات المقدمة من بنك السلام–الجزائر

يضع مصرف السلام – الجزائر تحت تصرف الزبائن آو العملاء خدمات ومعايير مصرفية ذات تقنيات عالمية مبتكرة هي :

– خدمات تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي .

– خدمة الإيميل سويفت " سويفي "

– بطاقة الدفع الالكترونية " امنة ".

- خدمة الدفع عبر الانترنيت "AMINA-E "

- خزانات الأمانات " أمان ".

- ماكينات الدفع الآلي.

رابعا: الإدارات التابعة للبنك: ويمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : إدارات بنك السلام-الجزائر

الإدارات	رئيس مديرية
الإدارة العامة	المدير العام
الإدارة العامة	نائب المدير المكلف بالمساندة والتنظيم
إدارة العمليات التجارية	رئيس القطاع التجاري
إدارة الموارد البشرية	مدير الموارد البشرية
إدارة التدقيق الداخلي	مدير التدقيق الداخلي
إدارة الرقابة المالية	مدير الرقابة المالية
إدارة الخزينة والعمليات المالية	مدير الخزينة و العمليات المالية
إدارة الرقابة الشرعية	المراقب الشرعي للمصرف
إدارة التجارة الخارجية	مدير إدارة التجارة الخارجية

المصدر: من اعداد الطالب.

الفرع الثاني: بنك البركة-الجزائر

ينتمي بنك البركة الجزائري إلى مجموعة البركة المصرفية الدولية،[1] والتي تتكون من 16 بنكا، وهي بذلك موزعة على 16 دولة، حيث يبلغ رأس مالها 5,1 مليار دولار أمريكي، وفي هذا الإطار فإن بنك البركة الجزائري يستفيد

[1] مجموعة البركة المصرفية مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، ومدرجة في بورصتي البحرين و ناسداك دبي. وتعتبر البركة من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلى حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها.

من الخبرة المتبادلة بين فروع البنك خاصة في مجال إدارة المخاطر وهو موضوع الدراسة حيث يتولى إدارة كل اجراءات ائتمانية وحدة تابعة للمجموعة مجلس إدارة خاص بها، وتتبع الوحدات التابعة للمجموعة سياسات مكتوبة .

أولا: نشأة مصرف البركة الإسلامي الجزائري

يعد بنك البركة الجزائري من بين البنوك الإسلامية في الجزائر، والذي ينص صراحة في قانونه الأساسي في المادة الثالثة في الفقرة السابعة بأنه يقوم بأعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الربا، تأسس بتاريخ 20 مايو 1991 م، وبدأ نشاطه فعلياً خلال شهر سبتمبر 1991 م، لقد كان رأسمال البنك عند الإنشاء 500 مليون دج، مقسم بالتساوي على 500000 سهم، أي ما يعادل 1000 دج للسهم الواحد، يشترك فيه مناصفة كل من (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) بنك عمومي جزائري، (ومجموعة دالة البركة القابضة الدولية)، وقد قام البنك برفع قيمة رأسماله سنة 2006 م بمقدار أربعة أضعاف، أي ما يعادل 5.2 مليار دج، حسب الأمر 03 /11 والذي نتج عنه تغيير في توزيع حصص رأس المال على المساهمين حيث أصبحت :

- نسبة مشاركة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مساوية إلي % 44

- نسبة مشاركة دالة البركة القابضة مساوية إلى % 56

وحسب القانون 04 -08 المؤرخ في /23/ 12 2008 م تم رفع رأس مال البنك في شهر ديسمبر 2009م إلى 10 مليار دينار جزائري (أي ما يعادل 140 مليون دولار أمريكي)، والاحتفاظ بنفس نسبة المشاركة في الحصص، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري بنسبة % 44 ، ومجموعة البركة المصرفية % 56 ، وبالتالي فهو بنك مختلط بين القطاعين العام والخاص في الجزائر؛ وقد عمد بنك البركة الجزائري إلى فتح عدة وكالات تلبي حاجيات الأفراد، وموزعة على كافة

وتقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في مجال التجارة، والإستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 1.5 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو 2.1 مليار دولار أمريكي.

بدأ بنك البركة انطلاقته بوكالة واحدة وهي وكالة عميروش (الخطابي حاليا) وذلك في سبتمبر 1991م تبعتها وكالة تلمسان في أوت 1994م، ومن ثم وهران في أفريل 1995م، وبعدها غرداية في جانفي 1996م، ثم بئر خادم في سبتمبر 1996م، ثم سطيف في أفريل 1997م، وقسنطينة في ماي 1999م، وباتنة والجزائر في جانفي 2003م وعنابة في مارس 2003م.

مناطق الوطن تقريباً إذ أصبح عددها 30 وكالة كما انه يخطط لفتح المزيد من الوكالات لتصبح 50 وكالة كما هو مبرمج .له

1991: إنشاء بنك البركة الجزائري .

1994: استقرار وتوازن المالي للبنك .

1999: مساهمة البنك في إنشاء شركة التأمين (البركة والأمان).

2000: تصنيف البنك في المراتب الأولى من بين البنوك الخاصة .

2002: إعادة توجيه سياسة البنك نحو قطاعات جديدة من السوق وهي قطاع المهنيين والأفراد .

2003: إنشاء شركة عقارية " دار البركة" برأس مال قدره 1.550.000.000 دج

2006: رفع رأس مال البنك إلى 2.500.000.000دج

2009: رفع رأس مال البنك مرة ثانية إلى 10.000.000.000 دج .

2015: إنشاء معهد البحوث والتدريب في المالية الإسلامية (مبتما).

2015: إنشاء شركة الخبرات العقارية " سانتك إيمو" برأس مال قدره 15.000.000. دج[1]

وبناء على توصيات مجموعة البركة المصرفية، قام البنك بتشكيل لجنة التدقيق في سنة 2004 م، وتم تشكيل هيئة الرقابة الشرعية للبنك في سنة 2008 م، ولجنة إدارة المخاطر في سنة 2009 م،

ثانيا: إدارة بنك البركة الجزائري

مجلس الإدارة: يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء، رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس وعضو مجلس الإدارة والمدير العام، يقوم مجلس الإدارة بتسيير شؤون البنك من خلال كافة السلطات والصلاحيات التي يملكها في التصرف في جميع الشؤون الإدارية والمالية باسم المؤسسة مباشرة أو عن طريق رئيس مجلس الإدارة، كما يمكن لمجلس الإدارة بواسطة رئيس المجلس أن يخول للمديرية العامة للبنك بعض من صلاحياته وسلطاته، ويمكن لمجلس الإدارة وضع حد لعمل أعضاء المديرية العامة في إطار

[1] اطلع عليه في موقع بنك البركة بتاريخ 2020/08/28م على الساعة 14:36 سا.

احترام الأحكام الواردة في عقد البنك وهذا بعد ما عينهم في وقت سابق بموجب سلطته وصلاحياته كما يقوم بتحديد أجور أعضاء المديرية العامة أو علاواتهم .

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بكامل أعضاءه لمناقشة توجه البنك الاستراتيجي والتغير في المؤشرات المهمة على إستراتيجية البنك العامة، ويمكن توضيح ذالك من خلال الهياكل التنظيمية التالية :

.1 مجلس الإدارة

.2 اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة :

_لجنة التدقيق ؛

_لجنة المخاطر ؛

.3 لجان الضبط والرقابة :

_المطابقة ؛

_المطابقة الشرعية ؛

_التدقيق الداخلي ؛

_التدقيق الخارجي ؛

ثالثا: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة بنك البركة الجزائري

تتكون من مدير عام ينوب عنه أربع مدراء عامين مساعدين والأمين العام، وكلهم معينين من طرف مجلس الإدارة وذلك باقتراح من طرف المدير العام، فالمديرية العامة تسير البنك وتقوم بمهامها تحت سلطة مجلس الإدارة وذلك بموجب توجيهاته وأوامره كما تقوم المديرية على وضع توجيهات مجلس الإدارة وتقرير الوسائل والكيفيات الملائمة من أجل تجسيدها وهذا في ما يخص:

تقوية وتنمية شبكة الاستغلال البنك؛ تدبير جميع الموارد؛ تنمية رقم الأعمال مع الشركاء الوطنين والخارجيين؛ تثبيت وحماية سمعة البنك.

يقدم المدير العام تقريرا سنويا يعرض فيه الوضعية المالية للبنك وأيضا وضعية التسيير للسنة المالية السابقة، وهذا في إطار الصلاحيات المخولة له من طرف مجلس الإدارة، كما يقوم بتمثيل البنك أمام الغير، ويمكنه تفويض سلطاته إلى أحد من مساعديه.

- **المدير العام المساعد مكلف الموارد البشرية والمالية**

وتتمثل مهمة مديرية الموارد البشرية والوسائل العامة في ما يلى:

إعداد وتطبيق مخطط التشغيل والتكوين الخاص بالمستخدمين، تسيير وصيانة الممتلكات العقارية والمنقولة للبنك، ضمان الإمدادات لهياكم البنك، المشاركة في إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية للبنك، الحرص على تطبيق القانون الداخلي للبنك ولا سيما الانضباط والانتظام والمحافظة على سمعة البنك ومظهره.

- **مدير عام مساعد مكلف بنظام المعلومات**

وتكون هي أيضا تحت سلطة مدير مركزي وتتمثل مهمة هذه المديرية في البحث وإنشاء وصيانة الأنظمة المعلوماتية.

- **مدير عام مساعد مكلف بالاستغلال وبنك التجزئة**

ويندرج تحتها مديريتين هما:

مديرية التسويق والشبكة؛

مديرية الشؤون القانونية والمنازعات: وتتمثل المهمات الرئيسية لهذه المديرية في ما يلي:

التوجيه والتأطير القانوني لشبكة الاستغلال؛

التكفل بكل الملفات المشكوك فيها أو المتنازع فيها مع البنك والقيام بالإجراءات القانونية لحماية البنك.

- **مدير عام مساعد مكلف بالائتمان والعلاقات الدولية**

يقوم المدير العام المكلف بهذه المديرية بمتابعة وتنسيق المهمات والنشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة وهي بدورها تتفرع إلى:

_مديرية فرعية لتمويل المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والأفراد؛

_مديرية فرعية لمراقبة الالتزامات والتحصيل؛

_مديرية الشؤون الدولية؛

_مديرية المراقبة

المطلب الثاني: التحديات التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري في تمويله للمشاريع

من أهم التحديات التي تشكل عائق بالنسبة لعمل المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري نذكر مايلي :

أولا: تحديات تكيف المنتجات الإسلامية مع الشريعة الإسلامية وتحديات السوق

على الرغم بأن المصارف الإسلامية استطاعت أن تحقق قفازات نوعية فيما يتعلق بتطوير منتجاتها بجعلها تتكيف مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنها مازلت في بداية طريقها، ذلك أن معظم منتجاتها هي منتجات تقدمها البنوك التقليدية تم تعديلها وفقا للأحكام والضوابط الإسلامية، وأن لم تصل البنوك الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والابتكار فإن ذلك سيجعلها غير قادرة على مواجهة المنافسة .

ثانيا: غلبة صيغة التمويل بالمراجعة على صيغ الاستثمار المبنية على المشاركات

وهذا نظرا لقلة درجة المخاطر مقارنة بالصيغ المبنية على المشاركة، تعتمد صيغة المراجعة على أنها: بيع السلعة المملوكة لبائع وقت التفاوض عليها بتكلفتها التاريخية (والتي تشمل ثمن الشراء وأي نفقات أخرى تتعلق باقتناء السلعة) مع اشتراط ربح ما سواء كان المبلغ مقطوع أ و نسبة من التكلفة.[1]

ثالثا: تحديات مخاطر صيغ التمويل بالمشاركات

ومن بين أهم صيغ التمويل بالمشاركة التمويل بصيغة المضاربة، ولا نخوض كثيرا في مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، التي تعتمد على مبادئ الالتزام والوفاء بالوعد، فمثلا تواجه المصارف الإسلامية تحديات ممارسة المضاربة منها :

[1] موسى عمر مبارك أو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعايير كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص74.

• **الخطر الأخلاقي:** يعتبر الخطر الأخلاقي الكامن في عملية المضاربة التي قد يتصرف الوكيل فيها في غير صالح رب المال، حيث قد يلجأ الوكيل إلى إخفاء بعض المعلومات بقصد الوصول على ما لايستحقه من المنافع، إلا أنه يمكن تدارك الخطر الأخلاقي الكامن في عقد المضاربة بطريقة غير مباشرة عن طريق النظر الدقيق في كل مشروع قبل أن يدخل المصرف الإسلامي في تمويله، وهذا الأمر يحتاج إلى نظام كفء لدى المصرف الإسلامي لتقويم المشروعات تقويما فنيا دقيقا.

• **ضمان أمانة العامل:** كما هـ ومعلوم في التمويل الإسلامي القائم على أساس المضاربة لا يقبل الضمان لأن المال يكون في يد العامل خاضع للربح والخسارة، ولكن يد مال المضاربة في يد العامل يصير مضمونا في رده حالات التعدي والتقصير، وهذا يمكن أن يكون مدخلا لطلب ضمان من العامل، والذي يبرر هذا الطلب بنظر الباحث واحتمال التعدي وفساد الزمن وقلة الأمانة، إذ أنه يخشى أن عدم المطالبة بالضمان من قبل المصارف الإسلامية يجذب إليها الطالبين للتمويل مما لا يثق بسلامة مشروعه ولا ينوي إدارته بأمانة.

• **حماية القانون ضد المماطل:** هناك صعوبة في استرداد رأس مال المضاربة والأرباح المستحقة عليه للبنك الإسلامي في الوقت المحدد، وأحيانا في حال فشل المشروع يماطل العامل ولا يرد ما بقي من رأس المال، حيث أن القانون في جميع البلدان يحمي المقرض ويعينه في استرداد ما أقرضه إذا وجد عند المقترض مالا، ولكن نفس القانون لا يحمي رب المال في عقد المضاربة إذا أدعى العامل فشل المشروع الممول، فيرى الباحث بأنه يجب إعادة النظر في هذه القوانين لحماية أرباب الأموال.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة للتجربة الجزائرية

للقضاء على هذه التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر يجب القيام بما يلي:

- ✓ يجب إعادة النظر في المنظومة القانونية خاصة قانون النقد والقرض لكي يسمح بازدواجية المنظومة وبالتالي قيام الصيرفة الإسلامية بشروطها الكاملة.
- ✓ عدم التضييق على النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر بحيث يسمح للبنوك بشكل عام بما في ذلك البنوك الإسلامية باستخدام أدوات تسويقية للترويج لمنتجاتها وبحرية كاملة، وترك المواطن يختار ما يشاء من منتجات بكل حرية.
- ✓ فتح بنوك إسلامية ذات نوافذ إسلامية في كل المصارف التجارية.

- ✓ اعتماد الصكوك الإسلامية كمنتجات رسمية في بلادنا.
- ✓ إطلاق التأمين التكافلي لأنه شرط أساسي لنجاح الصيرفة الإسلامية بمعنى الكلمة.
- ✓ الاهتمام بالمورد البشري المتخصص في الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي من خلال التكوين المتخصص داخل وخارج الجامعة.
- ✓ تسهيل اعتماد بنوك إسلامية جديدة في الجزائر على أساس شراكة بين الخواص والأجانب وبين الدولة والأجانب، وفك الحصار على ملفات البنوك الإسلامية التي طلبت الاعتماد منذ سنوات دون رد من بنك الجزائر.
- ✓ فتح المجال لتمويل المؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة وذلك بالنهوض وتفعيل الصيغ الإسلامية.

خــلاصــة الفــصــل:

إن آليات الصيرفة الإسلامية تلعب دورا في المالية الإسلامية على غرار الصكوك التي تعد أداة كبيرة لتطوير الاقتصاد، وتشكل الخيار الأنسب لاستقطاب الأموال المكدسة في البيوت، وبالمقابل يمكن أن تستغل في مشاريع تعود بالفائدة على الاقتصاد والشركات والمواطن.

ومن خلال هذا الفصل تم ملاحظة التأخر الذي تشهده الصيرفة الإسلامية في الجزائر مقارنة مع التجربة الإندونيسية التي بدأت تجني ثمارها. لذا لقد اضحى توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية أمرا واقعا بالنظر للقبول الذي تحظى به تلك المعاملات في أوساط الجزائريين، لذلك دعا معظم الخبراء على ضرورة تفعيل وتنويع المنتجات الصيرفية الإسلامية، من خلال طرح مختلف الصيغ التي تسمح باستقطاب الأموال المتداولة إيجاد حلول فعلية للصعوبات التي تواجهها هذه البنوك في نشاطها باستغلال الطاقة الاستيعابية للسوق النقدية لتعبئة الموارد المالية، ومن ثم تمويل احتياجاتها.

الخاتمة

الخـــاتـــمـــة:

إن من القضايا التي تتمحور حولها آراء الاقتصاديين اليوم، دور المؤسسات الناشئة في الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية لمختلف البلدان النامية منها والمتقدمة على حد سواء، وذلك لما تقدمه تلك المؤسسات من مساعدات لمختلف الأعوان الاقتصاديين.

لكن بالرغم من أهمية هذه المؤسسات إلا أنها تعاني من عدة عقبات تحول دون بقائها في كثير من الأحيان، ولعل أهم هذه العقبات مشكل التمويل، لذا حاولت العديد من الدول والهيئات المهتمة بتلك المؤسسات إيجاد حلول لهذه المشاكل من خلال اللجوء إلى نظام التمويل الإسلامي الذي يقوم بمنح التمويل للمؤسسات الناشئة عن طريق منح صيغ تمويلية إسلامية تتلاءم وخصائص هاته المؤسسات ووفق أحكام تتماشى والشريعة الإسلامية.

هذا ما حاولنا توضيحه من خلال المذكرة، التي توصلنا من خلالها إلى جملة من النتائج يمكن تصنيفها صنفين نظرية وتطبيقية، وندرجها كما يلي:

نتائج البحث:

أولا: النتائج النظرية

- ✓ تسعى البنوك الإسلامية لتطبيق الشريعة الإسلامية، إذ تم الاعتماد على صيغ تمويلية خالية من كل أشكال الفوائد الربوية.
- ✓ تتعد وتتنوع الصيغ المصرفية التي تمنحها البنوك الإسلامية بحسب حاجة المؤسسات.
- ✓ التمويل الإسلامي إطار شامل من الأنماط والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.
- ✓ تمتاز المؤسسات الناشئة بانخفاض نسبي في رأس المال سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء، أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.

ثانيا: النتائج التطبيقي:

✓ يعد بنكي البركة والسلام من أهم البنوك الإسلامية، إذ يعتمد في تمويله على صيغ إسلامية تلائم مختلف الأفراد والمؤسسات.

✓ تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر العديد من الصعوبات والعراقيل التي تعيق عملها وتحقيق أهدافها في السوق الجزائرية.

✓ تعتبر التجربة الإندنوسية تجربة ناجحة حققت الأهداف المنشودة منها ووجب الإحتذاء بها للنهوض بالتجربة الجزائرية.

على ضوء النتائج السابقة ومن أجل تحقيق الهدف المرجو وهو المساهمة في حل إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة خلال نظام التمويل بالصيغ المصرفية الإسلامية، فإننا نقترح التوصيات التالي:

✓ العمل على تعميم الصيغ الإسلامية في البنوك والتطبيق الفعلي لها.

✓ العمل على تسهيل الإجراءات التمويلية خاصة مع صغار المستثمرين، والبحث عن صيغ وأساليب جديدة تتماشى مع تطورات الحياة الاقتصادية خاصة على المدى القصير.

✓ تشجيع الاشخاص المبدعين ودعم ابتكاراتهم ومشاريعهم وتوفير الدعم وذلك لتعم الفائدة.

✓ العمل على توفير الكفاءة البشرية المتخصصة في العمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال استحداث معاهد وكليات متخصصة.

✓ على البنوك القيام بحملات توعية من اجل التعريف بعملها و استقطاب العملاء.

أفاق الدراسة

_ إجراء دراسة حول صيغ التمويل الإسلامية الحديثة المعمول بها في البنوك الجزائرية .

_ إجراء دراسة حول التجربة الجزائرية والصعوبات التي واجهتها، وإيجاد الحلول لها .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : قائمة المراجع باللغة العربية

- القرآن الكريم

- الحديث الشريف

1_ الكتب:

1- أحمد دنيا شوقي، تطبيق صيغ الاستصناع والسلم في السودان، الخرطوم: دار السودانية للكتب، 2001م.

2- آل شبيب دريد كامل ، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012.

3- بحيح عبد القادر ، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر، 2013.

4- بوراس أحمد ، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، 2008.

5- البياني طاهر فاضل ، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

6- خالدي خديجة ، د. عبد الرزاق بن حبيب، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

7- صوان محمود حسن ، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، الطبعة الثاني، عمان، الأردن، 2008.

8- قادري محمد الطاهر وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2014.

9- قحف منذر ، مفهوم التمويل الاقتصادي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،الطبعة الثالثة، جدة، 2004.

10- لعمارة جمال ، المصارف الإسلامية، دار النبأ، بسكرة، الجزائر، 1996.

11- محمد عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم، القاهرة، دار الكتب، 2000م.

12- هيكل محمد ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة 1، مصر، القاهرة، 2003.

13- الوادي محمود حسين وآخرون، الاقتصادي الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان، 2010.

14- يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية، طبعة02، دار الوفاء للنشر والطباعة، القاهرة،1999.

2_الأطروحات والرسائل:

1. أبو مجيعيد موسى عمر مبارك ، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعايير كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، رسالة دكتوراه تخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2001.

2. تمام أسمهان يعيش، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015.

3. ديدان صلاح الدين ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016.

4. عصام بوزيد ، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

5. عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية دراسة حالة، رسالة الماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008

6. كورنياوان، شيسيف صالح، " استثمار أموال الوقف في إندونيسيا"، رسالة ماجستير، جامعة سلطان شريف علي بروناي، دار السلام، 2010م.

7. غانم محمد مصطفى ، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين،رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2010م.

8. لمسلفعيلة ، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

9. مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر،2011.

3_المجلات:

1. الأسرج حسين عبد المطلب ، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، دراسات إسلامية، دورية فصلية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات في مختلف العلوم الإسلامية، العدد 08، مارس 2010م.

2. بورنان. م.صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 01، 2011.

3. بوشعور. ش، دور حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2011.

4. التوم حسب الرسول يسوف وآخرون، مخاطر تطبيق صيغ التمويل في الإسلام، مجلةالعلوم والبحوث الإسلامية، العدد الخامس، أوت 2012.

5. دغيم راوية ، الدور التمويلي للزكاة بصيغة القرض الحسن وأثره على التنمية، مجلةالأبحاث الاقتصادية لجامعة البلدية 02، العدد 12، جوان 2015.

6. كمال حماده نزيه، "السلم وتطبيقاته المعاصرة "، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جزء 1، 1996م.

7. عريس مختار ، صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر حالة النظام المصرفي، الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 04، جانفي 2017.

8. ماهر عبد العزيز عبد الرحمان، صيغة التمويل واثره في النشاط الاقتصادي، العراق، العدد 2011/19.

3_الملتقيات والدورات:

1. سليمان ناصر، العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر الواقع و الآفاق دراسة تقييمية مختصرة، ورقة بحث مقدمة إلى ملتقى:" النظام المصرفي الجزائري، واقع وآفاق، قالمة، الجزائر 2001.

المواقع الالكترونية :

1. http://www.AlBaraka-bank.com

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

1. Adiwarman A.Karim, Bank Islam,Analisis Fiqh dan keuangan (Jakarta: Grafindo press, 2005 .

2. Antonio, Muhamad Syafi'I, Bank syariah dari teori ke praktek (Jakarta: Gema Insani Press, 2001.

3. Ashari, « Peran Perbankan Nasional dalam Pertanian di Indonesia, » Froum Penelitian Agro Ekonomi 2009.

4. Hosen, M. Nadratuzzaman Ali,A. M. Hasan. 50 Tanya Jawab Ekonomi dan Bisnis Syariah (JakartaM Salamadani & PKES, 2009

5. Robehmed, Natalie (16_12_2013) « What AStartup »https://www.startupcommons.org/what-is-a-startup.html .

6. Wiroso, Prouduk Perbankan Syariah (Jakarta : LPFE Usakti, 2011

ملخص:

تعد المؤسسات الناشئة ذات أهمية ومحط اهتمام الدول وذلك نظرا لمساهمتها في النهوض بالاقتصاد الدولي، لذا فهي تحتاج إلى مصادر تمويل تضمن استمراريتها بالرغم من المخاطر التي قد تواجهها.

لقد تم إنشاء بنوك إسلامية تعمل بصيغ مطابقة للشريعة الإسلامية وملائمة لتمويل مختلف الأفراد والمؤسسات، ومن أهم هذه البنوك بنك البركة الجزائري، الذي يعتبر الصورة الحقيقية لواقع النظام المصرفي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، البنوك الإسلامية، الصيغ التمويلية الإسلامية.

Abstract

Emerging institutions are of importance and the focus of countries' attention due to their contribution to the advancement of the international economy, so they need sources of funding to ensure their continuity despite the risks they may face.

Islamic banks have been established that operate in accordance with the Islamic Sharia and are suitable for financing various individuals and institutions, and among the most important of these banks is the Algerian Al Baraka Bank, which is the true picture of the reality of the Islamic banking system.

Keywords: emerging institutions, Islamic banks, Islamic financing formulas